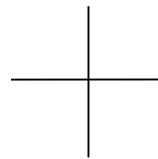
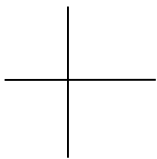


## السنة الثلاثون – العدد الرابع ٢٠٢٠ م

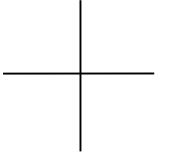
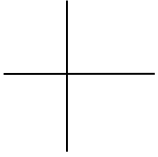
م	البيان	الصفحة
<b>قانون</b>		
١	قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن الرعاية الاجتماعية في إمارة الشارقة	٦
<b>مرسوم أميري</b>		
٢	مرسوم أميري رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إحالة رئيس دائرة إلى التقاعد	٢٢
٣	مرسوم أميري رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إحالة مدير عام إلى التقاعد	٢٤
٤	مرسوم أميري رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي العام لصندوق الشارقة للضمان الاجتماعي	٢٦
٥	مرسوم أميري رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن تعيين رئيس لمجلس الشارقة الرياضي	٢٩
٦	مرسوم أميري رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إحالة أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة إلى التقاعد	٣١
٧	مرسوم أميري رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن ترقية وتعيين أمين عام للمجلس التنفيذي لإمارة الشارقة	٣٣
٨	مرسوم أميري رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إنهاء خدمة رئيس دائرة	٣٥
٩	مرسوم أميري رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن تشكيل مجلس الشارقة الرياضي	٣٧
١٠	مرسوم أميري رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن تعيين رئيس لهيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة	٤٠
١١	مرسوم أميري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ م بتعديل المرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ٢٠١٩ م بشأن إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة	٤٢
١٢	مرسوم أميري رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠ م ترقية وتعيين رئيس لدائرة الشؤون الإسلامية في إمارة الشارقة	٤٤
١٣	مرسوم أميري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ م ترقية وتعيين رئيس للدائرة القانونية لحكومة الشارقة	٤٦
١٤	مرسوم أميري رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ م تشكيل مجلس ضاحية البستان في مدينة الذيد	٤٨
١٥	مرسوم أميري رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ م تشكيل مجلس دبا الحصن في مدينة دبا الحصن	٥١
١٦	مرسوم أميري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي العام لهيئة الشارقة للآثار	٥٤
<b>مرسوم بقانون</b>		
١٧	مرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إلحاق مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد" بدائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة	٥٨
١٨	مرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إنشاء وتنظيم هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة	٦١
١٩	مرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إنشاء وتنظيم الدائرة القانونية لحكومة الشارقة	٧٠

م	البيان	الصفحة
٢٠	مرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة	٧٩
<b>قرار إداري</b>		
٢١	قرار إداري رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن تشكيل مجلس إدارة جمعية الشارقة الخيرية	٨٩
٢٢	قرار إداري رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن التكليف بمهام رئيس دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية في إمارة الشارقة	٩٢
٢٣	قرار إداري رقم (٨) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الثقة للمعاقين	٩٤
٢٤	قرار إداري رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي خورفكان للمعاقين	٩٧
٢٥	قرار إداري رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الشارقة الدولي للرياضات البحرية	١٠٠
٢٦	قرار إداري رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠ م بتعديل القرار الإداري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الشطرنج والثقافة للفتيات بالشارقة	١٠٣
٢٧	قرار إداري رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة نادي اتحاد كلباء لكرة القدم	١٠٥
٢٨	قرار إداري رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ م بتعديل القرار الإداري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي اتحاد كلباء الثقافي الرياضي	١٠٨
<b>قرار المجلس التنفيذي</b>		
٢٩	قرار المجلس التنفيذي رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن فض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل السنوي الخامس عشر للمجالس البلدية في إمارة الشارقة	١١١
٣٠	قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ م بتعديل قرار المجلس التنفيذي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م بشأن نظام الربط الإلكتروني لمحات الهواتف المتحركة	١١٣
٣١	قرار المجلس التنفيذي رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن ترقية مستشار قانوني في الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم	١١٦
٣٢	قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن تشكيل اللجنة العليا للموارد البشرية في إمارة الشارقة	١١٨
٣٣	قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن الحضانات الحكومية في إمارة الشارقة	١٢٢
٣٤	قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ م بتعديل قرار المجلس التنفيذي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م بإعادة تشكيل لجان فض المنازعات الإيجارية في إمارة الشارقة	١٢٧
٣٥	قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن تمديد إعارة مستشار الشؤون البرلمانية في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة	١٣٠

م	البيان	الصفحة
٣٦	قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠م بشأن اعتماد رسوم ومخالفات نشاط النقل المدرسي في إمارة الشارقة	١٣٣
٣٧	قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٠م بشأن لائحة المشتريات والمزايدات لهيئة مطار الشارقة الدولي	١٤٦



قانون



قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن  
الرعاية الاجتماعية في إمارة الشارقة

## قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### الرعاية الاجتماعية في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ م بإصدار قانون المعاملات المدنية  
وتعديلاته،

والقانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ م بإصدار قانون العقوبات وتعديلاته،  
والقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢ م بإصدار قانون الإجراءات الجزائية وتعديلاته،  
والقانون الاتحادي رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٥ م في شأن قانون الأحوال الشخصية ولوائحه،  
والقانون الاتحادي رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٩ م في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات ولائحته  
التنفيذية،

والقانون الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠١٢ م في شأن رعاية الأطفال مجهولي النسب،  
والقانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ م بشأن قانون حقوق الطفل (وديمة) ولائحته  
التنفيذية،

والمرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ م في شأن الحماية من العنف الأسري،  
والقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية  
وتعديلاته،

والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته  
الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ م بشأن رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الاجتماعية  
وتعديلاته،

والقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٧ م بشأن المخالفات والجزاءات الإدارية في إمارة الشارقة،  
والمرسوم الأميري رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ م بشأن إنشاء دائرة الخدمات الاجتماعية في إمارة  
الشارقة،

والمرسوم الأميري رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٥ م بشأن إنشاء دور الرعاية الاجتماعية في إمارة الشارقة،  
والمرسوم الأميري رقم (١) لسنة ٢٠١٥ م بشأن تنظيم عمل اللجان في إمارة الشارقة،  
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي والمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة،  
ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القانون الآتي:

## التعريفات

### المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص خلاف ذلك:

الدولة:	دولة الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة:	إمارة الشارقة.
المجلس:	المجلس التنفيذي للإمارة.
الدائرة:	دائرة الخدمات الاجتماعية في الإمارة.
المحكمة:	المحكمة المختصة في الإمارة.
النيابة:	النيابة العامة المختصة في الإمارة.
اللجنة:	اللجنة الدائمة للرعاية الاجتماعية المنشأة بموجب هذا القانون.
الرعاية الاجتماعية:	ما يقدم لفاقد الرعاية الاجتماعية من حماية ورعاية وتأمين لحقوقه المقررة في التشريعات السارية.
فاقد الرعاية الاجتماعية:	الشخص الطبيعي الموجود في الإمارة أو المُحال إليها وبحاجة للرعاية الاجتماعية لكونه محروماً منها لأي سبب وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون.
العائل:	الشخص الذي يتولى الإنفاق على فاقد الرعاية الاجتماعية سواء كان بحكم الشرع أو بحسب التشريعات السارية.
القائم بالرعاية:	الشخص كامل الأهلية المسؤول قانوناً عن فاقد الرعاية الاجتماعية أو من يُعهد إليه برعايته ويتولى حمايته وأن يؤمن له كافة حقوقه المقررة في التشريعات السارية.
الأسرة الطبيعية:	الأسرة الأصلية التي ينتمي إليها فاقد الرعاية الاجتماعية.
الأسرة الحاضنة:	الأسرة البديلة التي يُعهد إليها حضانة ورعاية فاقد الرعاية الاجتماعية.
الدار الاجتماعية:	المؤسسة المختصة بإيواء ورعاية فاقد الرعاية الاجتماعية سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصة.

الطفل: كل إنسان ولد حيا ولم يتم (١٨) سنة ميلادية ويكون فاقداً للرعاية الاجتماعية.

اختصاصي الحماية: الشخص الطبيعي المرخص في الإمارة والمكلف من الجهات المعنية بالمحافظة على حقوق فاقد الرعاية الاجتماعية وحمايته في حدود اختصاصه.

الإساءة: إلحاق الأذى بفاقد الرعاية الاجتماعية بما ينتج عنه انتهاك حق أو أكثر من حقوقه أو تعريض حياته للخطر أو كليهما معاً.

الجهات المعنية: كل جهة ذات صلة بفاقدي الرعاية الاجتماعية.

الممثل القانوني: الولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل القضائي عن فاقد الرعاية الاجتماعية.

اللائحة التنفيذية: اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

#### الأهداف

#### المادة (٢)

يهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يلي:

- ١- حماية فاقدي الرعاية الاجتماعية ورعايتهم.
- ٢- تشجيع ودعم الأسر على الاحتضان.
- ٣- دمج فاقدي الرعاية الاجتماعية في المجتمع.
- ٤- ضمان تمتع فاقد الرعاية الاجتماعية بتنشئة طبيعية.

#### إنشاء وتشكيل اللجنة

#### المادة (٣)

تنشأ في الإمارة لجنة تسمى:-

(اللجنة الدائمة لفاقدي الرعاية الاجتماعية)

يصدر بتشكيلها واختيار رئيسها وتسمية أعضائها وتحديد مكافآتهم ونظام عملها قرار من المجلس.

#### اختصاصات اللجنة

#### المادة (٤)

في سبيل تطبيق أحكام هذا القانون تختص اللجنة بالآتي:

- ١- وضع السياسة العامة للرعاية الاجتماعية في الإمارة وتصنيف فاقدي الرعاية الاجتماعية على الفئات المحددة في هذا القانون واعتماد الشروط الموضوعية والإجرائية لكيفية التعامل معهم.
- ٢- العمل على توفير وتأمين حقوق فاقدي الرعاية الاجتماعية المنصوص عليها في هذا القانون.



- ٣- تحديد الأسر الحاضنة أو الدور الاجتماعية أو الجهات التي تُقرر لها اللجنة لحضانة ورعاية فاقدى الرعاية الاجتماعية.
- ٤- سحب فاقدى الرعاية الاجتماعية من الأسر الحاضنة لأي سبب من الأسباب التي توجب ذلك.
- ٥- رفع التوصيات للدائرة والجهات المعنية واتخاذ القرارات التي تراها بشأن الحالات المعروضة عليها من قبل الدائرة.
- ٦- تقديم الرأي والمشورة للدائرة في الأمور المتعلقة بشؤون فاقدى الرعاية الاجتماعية وأسره.
- ٧- اقتراح اللوائح والنظم اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ورفعها للمجلس لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها.
- ٨- أية مهام أخرى تكلف بها من المجلس.

#### اختصاصات الدائرة

##### المادة (٥)

في سبيل تطبيق أحكام هذا القانون تتولى الدائرة ما يلي:

- ١- تلقي حالات فاقدى الرعاية الاجتماعية وعرضها على اللجنة وتنفيذ قراراتها بشأنهم.
- ٢- إنشاء سجل خاص لقيد فاقدى الرعاية الاجتماعية.
- ٣- الإشراف على الدور الاجتماعية في الإمارة.
- ٤- إعداد برامج التأهيل والتمكين المتعلقة بالرعاية الاجتماعية وفقاً لما تنص عليه اللائحة التنفيذية.
- ٥- استلام طلبات الاحتضان من الأسر الراغبة بالاحتضان والتأكد من استيفائها للاشتراطات المحددة في هذا القانون وعرضها على اللجنة لتقرر ما تراه مناسباً بشأنها.
- ٦- اعتماد النماذج الموحدة للاتفاقيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية التي تُبرم مع فاقدى الرعاية الاجتماعية أو من يُعهد إليه برعايتهم.
- ٧- القوامه على فاقدى الأهلية أو ناقصيها أو المفقودين أو الغائبين بقرار من المحكمة إذا لم يوجد من أسره الطبيعية من يتولى ذلك.
- ٨- الوصاية على القصر من مواطني الدولة المقيمين في الإمارة بقرار من المحكمة.

٩- القيام بزيارة ومتابعة حالة فاقد الرعاية الاجتماعية لدى أسرته الطبيعية أو أسرته الحاضنة التي يعيش معها والالتقاء به والاطلاع على أوضاعه ورفع تقرير دوري عنه إلى اللجنة.

١٠- توقيع الجزاءات الإدارية في حال مخالفة أي من أحكام هذا القانون وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

١١- تأهيل الأسر الطبيعية الأكثر عرضه لظهور فاقدَي الرعاية الاجتماعية فيها.

١٢- إعداد البحوث والدراسات عن حالات فاقدَي الرعاية الاجتماعية وأسرهم، والعمل على وضع الحلول والمقترحات المناسبة لمثل هذه الحالات ورفعها للمجلس لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

١٣- توعية المجتمع عن دور الدائرة بالنسبة لحالات فاقدَي الرعاية الاجتماعية وأسرهم وكيفية التعامل معهم في حال العثور على تلك الحالات.

١٤- أية مهام أخرى تُكلف بها من المجلس.

#### فئات فاقدَي الرعاية الاجتماعية

##### المادة (٦)

يندرج فاقدَي الرعاية الاجتماعية ضمن الفئات الآتية:

- ١- مجهول الأبوين.
- ٢- المولود لأم معلومة ولم يثبت نسبه لأبيه قانوناً.
- ٣- المحروم من وجود العائل أو القائم بالرعاية.
- ٤- المحروم من رعاية العائل أو القائم بالرعاية لأحد الأسباب الآتية المتعلقة بهما:-
  - أ. المرض العقلي أو النفسي أو الجسدي المستعصي أو المرض المعدي أو المحجور عليه صحياً.

ب. نقصان الأهلية أو فقدانها.

ج. الإدمان على المخدرات أو المؤثرات العقلية.

د. التخلي أو الهجر.

هـ. تقييد الحرية بالحبس أو السجن.

و. الخلافات والنزاعات الأسرية.

٥- المُعتَف أو المُساء إليه بأي نوع من أنواع الإساءة المنصوص عليها في هذا القانون.

٦- أية فئة أخرى تراها اللجنة مشمولة بهذا القانون.

#### أنواع الإساءة

## المادة (٧)

تشمل أنواع الإساءة ما يلي:

- ١- الإساءة الجسدية
- ٢- الإساءة الجنسية.
- ٣- الإهمال.
- ٤- الإساءة النفسية.
- ٥- الاستغلال التجاري.
- ٦- الابتزاز الإلكتروني.
- ٧- التنمر.

## الإبلاغ عن فاقد الرعاية الاجتماعية

### المادة (٨)

- ١- على كل من يعثر على فاقد الرعاية الاجتماعية أو لديه دلائل كافية تدعو للاشتباه أو اتصل بعلمه معلومات عن ذلك أن يُبلغ عنه أو يُسلّمه لمركز الشرطة أو الدائرة فوراً.
- ٢- على مركز الشرطة إثبات الواقعة وإخطار الدائرة واتخاذ الإجراءات المطلوبة للمحافظة على صحة فاقد الرعاية الاجتماعية وسلامته وإحالة الأمر للنيابة لإصدار قرارها المناسب بشأنه والمتعلقات الخاصة به.
- ٣- تتولى الدائرة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للمحافظة على حقوق فاقد الرعاية الاجتماعية وحصر ما له وما عليه من التزامات خلال (٣٠) يوماً من تاريخ علمها بوجود حالة فقد الرعاية الاجتماعية.

## أوجه الرعاية الاجتماعية لفاقديها

### المادة (٩)

تتمثل أوجه الرعاية الاجتماعية المقدمة لفاقدي الرعاية الاجتماعية بما يأتي:

- ١- الإيواء في الدار الاجتماعية.
- ٢- الإيداع لدى أسرة حاضنة.
- ٣- التمثيل القانوني.
- ٤- إدارة الأموال في الحدود التي تقرّها التشريعات السارية.
- ٥- تأمين الحقوق المقررة في التشريعات السارية.
- ٦- التأهيل والتمكين لتنمية المهارات والقدرات.

## إيواء فاقد الرعاية الاجتماعية

#### المادة (١٠)

- ١- يتم بقرار من اللجنة أو النيابة أو المحكمة أو بإحالة من مركز الشرطة إيواء فاقد الرعاية الاجتماعية في دور اجتماعية تتولى رعايته في الحالات الآتية:
  - أ. التشرد وفقدان المأوى.
  - ب. التيه والضياع وعدم التعرف على ذويه.
  - ج. عدم وجود العائل أو القائم بالرعاية وحاجة فاقد الرعاية الاجتماعية لمن يقوم بشؤونه.
  - د. الخوف على حياته أو سلامته.
- ٢- تقوم الدور الاجتماعية بإيواء فاقد الرعاية الاجتماعية مؤقتاً لحين إعادة دمجهم في أسرته إن أمكن سواء كانت طبيعية أو حاضنة.
- ٣- تصدر بقرار من المجلس بناء على اقتراح اللجنة اللائحة التنظيمية لنظام عمل الدور الاجتماعية في تقديم الرعاية الاجتماعية.

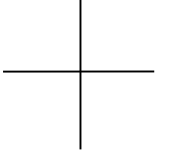
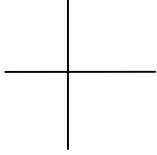
#### الإيداع لدى أسرة حاضنة

#### المادة (١١)

- يتم تسليم فاقد الرعاية الاجتماعية لأسرة حاضنة تتولى رعايته وفقاً لقرار صادر من اللجنة أو لمقتضيات الضرورة في الحالات الآتية:
- ١- عدم وجود أسرة طبيعية ترعاه.
  - ٢- مصلحته تقتضي احتضانه لدى أسرة حاضنة.
  - ٣- تعرضه للخطر أو الإيذاء أو الإساءة من قبل القائم بالرعاية.
- شروط الأسرة الحاضنة

#### المادة (١٢)

- ١- يُشترط في الأسرة الحاضنة الآتي:
  - أ. أن تكون أسرة مسلمة أو متحدة في الدين مع فاقد الرعاية الاجتماعية.
  - ب. إثبات القدرة المالية على الاحتضان والقدرة على القيام بشؤون فاقد الرعاية الاجتماعية المحتضن وتلبية احتياجاته.
  - ج. أن يكون الزوجان حَسَنِي السيرة والسلوك وألا يكون قد سبق الحكم على الحاضن أو الزوجين أو أحدهما وفق الأحوال بحكم جزائي نهائي ما لم تكن الحاضنة هي الأم المعلومة.



- د. الخلو من الأمراض المعدية.
- هـ. أن تتمتع بالاستقرار الأسري المثبت بالتقرير الاجتماعي.
- و. أن تتعهد بحسن معاملة فاقد الرعاية الاجتماعية والاهتمام بصحته وتعليمه وحمايته.
- ز. أن يُراعى شرط إرضاع الصغير مجهول الأبوين -إن وجد-
- ح. تعبئة طلب الاحتضان المعد من الدائرة وفقاً للإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.
- ط. اجتياز برامج التأهيل التي تعدها الدائرة تهيئة لاحتضان فاقد الرعاية الاجتماعية.
- ي. أية شروط أخرى تراها اللجنة لمصلحة فاقد الرعاية الاجتماعية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.
- ٢- للجنة استثناء أياً من الشروط الواردة في البند (١) من هذه المادة إذا ارتأت ذلك أو ما يُحقق مصلحة فاقد الرعاية الاجتماعية.

#### التزامات الأسرة الحاضنة

##### المادة (١٣)

- تلتزم الأسرة الحاضنة عند احتضان فاقد الرعاية الاجتماعية بالآتي:
- ١- توفير الرعاية الاجتماعية لفاقد الرعاية الاجتماعية.
  - ٢- إبلاغ فاقد الرعاية الاجتماعية بوضعه الاجتماعي وأسباب وظروف احتضانه وفق الأسس التي تُحددها الدائرة وبالتعاون معها إذا لزم الأمر.
  - ٣- إدارة أموال فاقد الرعاية الاجتماعية تحت إشراف الدائرة ووفقاً لإشهاد الوصاية أو القوامة الصادرة من المحكمة.
  - ٤- عدم مطالبة فاقد الرعاية الاجتماعية بأية مبالغ أو غيرها تم إنفاقها عليه طيلة فترة الاحتضان.
  - ٥- السماح لموظفي الدائرة بمتابعة فاقد الرعاية الاجتماعية وزيارته والاطلاع على أوضاعه وتقديم تقريراً عنه للدائرة.
  - ٦- رد فاقد الرعاية الاجتماعية متى قررت اللجنة استرداده دون أن يكون لها حق الاعتراض على ذلك.
  - ٧- إخطار الدائرة فوراً عن كل تغيير يطرأ على حالتها الاجتماعية أو محل إقامتها أو كل تغيير يطرأ على ظروف فاقد الرعاية الاجتماعية.
  - ٨- عدم تسليم فاقد الرعاية الاجتماعية إلى أسرة أخرى ولو لفترة مؤقتة بدون موافقة الدائرة.

٩- إبلاغ مركز الشرطة والدائرة في حال وفاة أو تغيب فاقد الرعاية الاجتماعية.

#### دعم الأسر الحاضنة

##### المادة (١٤)

تعمل الدائرة بالتنسيق مع الجهات المعنية على تقديم الدعم اللازم للأسر الحاضنة وفق ما تقرره اللائحة التنفيذية.

#### احتضان الطفل

##### المادة (١٥)

تستمر رعاية الأسرة الحاضنة للطفل تحت إشراف الدائرة إلى أن يكمل (٦) سنوات ميلادية ويجوز للجنة أن تُقرر استمرار احتضان الأسرة الحاضنة للطفل بعد أن يكمل (٦) سنوات ميلادية وحتى بلوغه سن الرشد إذا أبدت الأسرة الحاضنة رغبتها بذلك ووفقاً لنتائج التقارير الدورية التي تعد من قبل الدائرة.

#### ثبوت بنوة أو نسب فاقد الرعاية الاجتماعية

##### المادة (١٦)

إذا ثبت في أي وقت بموجب حكم قضائي قطعي بنوة أو نسب فاقد الرعاية الاجتماعية الذي اعتبر مجهول الأبوين وسبق أن سُجِّل في قيد المواليد ووُضِع لدى إحدى الأسر الحاضنة لرعايته، فعندها يُعاد تسجيل ولادة الطفل وتُلغى رعاية الأسرة الحاضنة له ويُضم إلى حضانة أبويه أو أحدهما أو الجهة التي تُقررها المحكمة.

#### التمثيل القانوني لفاقد الرعاية الاجتماعية

##### المادة (١٧)

١- يجوز للدائرة أن تُباشر كافة الإجراءات القانونية كممثل قانوني عن فاقد الرعاية الاجتماعية وذلك بناءً على طلبه وبقرار من المحكمة متى كان كاملاً للأهلية وبحاجة إلى مساعدة الدائرة في التمثيل أو ممن كان تحت وصايتها أو قوامتها أو رعايتها أو بناءً على طلب من ممثله القانوني إذا فوضها بذلك.

٢- تقدم الدائرة العون والمساعدة لفاقد الرعاية الاجتماعية لمباشرة وإبرام التصرفات القانونية التي تقتضيها مصلحته إذا تعذر عليه التعبير عن إرادته مع إدراكه العقلي.

#### انتهاء التمثيل القانوني للدائرة

## المادة (١٨)

١- ينتهي تمثيل الدائرة القانوني لفاقد الرعاية الاجتماعية بتحقيق الآتي:  
أ. وفاته.

ب. بلوغه سن الرشد ما لم تُقرر المحكمة استمرار التمثيل القانوني له بناءً على طلب الدائرة.  
ج. عودة الولاية الشرعية لأبيه أو لجده الصحيح.  
د. انتفاء السبب الذي عيّنت بموجبه الدائرة ممثلاً قانونياً أو انتهاء المدة التي حُددت لمباشرة تمثيلها القانوني.

٢- تنتهي قوامة الدائرة على فاقد الرعاية الاجتماعية المحجور عليه بقرار من المحكمة وعلى الدائرة تسليم المحكمة أمواله في مدة لا تتجاوز (٩٠) يوماً من صدور القرار.

### إدارة أموال فاقد الرعاية الاجتماعية

## المادة (١٩)

١- تتولى الدائرة رعاية واستثمار وإدارة والتصرف في أموال فاقد الرعاية الاجتماعية وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات السارية واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أمواله والعناية بشؤونه ولها في سبيل المحافظة على ذلك القيام بما يلي:  
أ. الوصاية على فاقد الرعاية الاجتماعية من مواطني الدولة المقيمين في الإمارة أو من ترعاهم الدائرة ممن لا ممثل قانوني له.

ب. يجوز للدائرة أن توكل من تراه مناسباً للقيام بمهام إدارة ورعاية واستثمار أموال فاقد الرعاية الاجتماعية بعد موافقة المحكمة.

٢- تقوم الدائرة بمجرد إخطارها أو بناءً على طلب ذوي الشأن باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحصر واستلام الأموال المنقولة وغير المنقولة لفاقد الرعاية الاجتماعية وجميع ما له من حقوق وما عليه من التزامات وللدائرة بإذن من المحكمة فتح الأماكن المغلقة وحفظ المستندات الخاصة بممتلكات فاقد الرعاية الاجتماعية.

٣- على الدائرة إخراج زكاة مال فاقد الرعاية الاجتماعية المسلم الواجبة في أمواله وصرفها في مصارفها الشرعية.

### تصرفات الممثل القانوني

## المادة (٢٠)

١- تخضع تصرفات الممثل القانوني لرقابة المحكمة ومتابعة الدائرة وللمحكمة أو الدائرة طلب الحسابات والتقارير المالية عن تصرفاته في إدارة أموال فاقد الرعاية الاجتماعية.

٢- تخضع جميع التصرفات والمعاملات المالية الخاصة بأموال وممتلكات فاقد الرعايا الاجتماعية للرقابة اللاحقة من دائرة الرقابة المالية في الإمارة أو تخويل من تراه مناسباً بذلك.

### غياب الممثل القانوني

#### المادة (٢١)

يجوز للدائرة أن تطلب من المحكمة عزل الممثل القانوني وتعيينها أو من تراه بديلاً عنه في حال غيابه أو الحكم عليه بالحجر أو بعقوبة مقيدة للحرية لأكثر من (٦) أشهر أو في حال تعرض أموال فاقد الرعايا الاجتماعية للتبديد وعلى من صدر الحكم بعزله تسليم الدائرة أموال فاقد الرعايا الاجتماعية وما يتعلق به من مستندات خلال مدة لا تزيد عن (٣٠) يوماً من تاريخ صدور الحكم. تأمين حقوق فاقد الرعايا الاجتماعية

#### المادة (٢٢)

مع مراعاة حقوق فاقد الرعايا الاجتماعية المقررة في التشريعات السارية؛ تعمل الدائرة وبالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والجهات المعنية لضمان حقوق فاقد الرعايا الاجتماعية الآتية:

- ١- حصوله على الرعايا الاجتماعية التي تكفل استقراره الأسري وضمان تمتعه بما يكفي من المستوى المعيشي اللائق.
- ٢- تمتعه بالصحة البدنية والعقلية.
- ٣- حمايته من الإساءة بكافة أنواعها.
- ٤- حصوله على اسم وأوراق ثبوتية تحدد هويته.
- ٥- احترام خصوصيته والحفاظ على سرية معلوماته وشؤون حياته الخاصة.
- ٦- استقلاله التامة في إدارة كافة شؤون حياته واتخاذ القرارات الخاصة به متى كان كاملاً للأهلية.

### تسمية فاقد الرعايا الاجتماعية

#### المادة (٢٣)

تُحدد اللجنة فئة فاقد الرعايا الاجتماعية المجهول ثم تقترح الدائرة اسماً رباعياً له لا ينطوي على التحقير أو التمييز أو المهانة لكرامته، ولا يكون منافياً للعقائد الدينية والأعراف بأي شكل من الأشكال وبموافقة أمه - إن وجدت - متى كان طفلاً ورفعته إلى المحكمة لاعتماده.

إدراج فاقد الرعايا الاجتماعية في برامج التأهيل والتمكين



#### المادة (٢٤)

- ١- تعمل الدائرة على تأهيل فاقد الرعاية الاجتماعية أو ذويه أو الأسرة الحاضنة أو القائم بالرعاية بتنمية المهارات والقدرات المتعلقة برعاية فاقد الرعاية الاجتماعية.
- ٢- تعمل الدائرة على تمكين فاقد الرعاية الاجتماعية بمجموعة من الممكّنات التي تعينه على العيش بكرامة واستقلالية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

#### الإبلاغ عن الإساءة

#### المادة (٢٥)

على كل شخص كامل الأهلية إبلاغ مركز الشرطة أو اختصاصي الحماية فوراً عن فاقد الرعاية الاجتماعية أو عن أي من إخوته أو أي فاقد رعاية اجتماعية آخر الذي يتعرض للخطر أو للإساءة أو الاشتباه بذلك أو انتهاك أحد حقوقه أو أكثر متى نما إلى علمه ذلك أو بطلب من فاقد الرعاية الاجتماعية للإبلاغ عنه.

#### سرية أطراف الواقعة

#### المادة (٢٦)

لا يجوز لمتلقي البلاغ الإفصاح عن هوية من قام بالإبلاغ عن الإساءة إلا برضاه ويحظر الكشف عن هوية كافة أطراف الواقعة والشهود في قضايا الإساءة لفاقد الرعاية الاجتماعية وذلك عند استخدام المعلومات في التحليلات أو التقارير الإعلامية أو نشر كل ما يمكن من التعرف على شخصيته.

#### إجراءات تلقي بلاغ الإساءة

#### المادة (٢٧)

تقوم الجهة المعنية بتلقي البلاغ وتقييم وضع فاقد الرعاية الاجتماعية وفقاً لمقياس مستوى الخطر الموضح في اللائحة التنفيذية.

#### أمر الحماية

#### المادة (٢٨)

تدبير مؤقت يصدر عن القضاء المختص لحماية فاقد الرعاية الاجتماعية أو اختصاصي الحماية أو الشخص المبلغ عن الإساءة وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات وشروط والتدابير التي يهدف هذا الأمر إلى تحقيقها.

#### تدابير اختصاصي الحماية

#### المادة (٢٩)

بناءً على تقييم وضع فاقد الرعاية الاجتماعية وإلى أن تُقرر اللجنة ما تراه مناسباً بالنسبة لحماية وتأمين حقوق فاقد الرعاية الاجتماعية؛ على اختصاصي الحماية وبصفة عاجلة ومؤقتة اتخاذ أحد التدابير الآتية والمفصلة اجراءاتها في اللائحة التنفيذية.

- ١- التدبير الأول: ابقاء فاقد الرعاية الاجتماعية لدى أسرته سواء كانت طبيعية أو حاضنة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- ٢- التدبير الثاني: إبعاد مصدر الخطر عن فاقد الرعاية الاجتماعية بسحبه من أسرته أو إخراجه من مكان الخطر لحين إصدار قرار من المحكمة.

#### التزامات اختصاصي الحماية

##### المادة (٣٠)

يلتزم اختصاصي الحماية بالواجبات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.

##### أحكام ختامية

##### المادة (٣١)

يكون للموظفين الذين تعتمدهم الدائرة ويصدر بهم قرار من وزير العدل وفقاً لنص المادة (٣٤) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الأخرى الصادرة بموجبه وذلك في نطاق اختصاص كل منهم.

##### المادة (٣٢)

للدائرة الاستعانة بالجهات المعنية والمختصة للحصول على الدعم الإداري والفني اللازم لممارسة اختصاصاتها.

##### المادة (٣٣)

يصدر بقرار من المجلس وبناء على اقتراح الدائرة ما يلي:

- ١- اللائحة التنفيذية.
- ٢- المخالفات والجزاءات الإدارية.
- ٣- اللائحة التنظيمية لنظام عمل الدور الاجتماعية.

##### المادة (٣٤)

يُلغى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ م بشأن الأطفال المحرومين من الرعاية الاجتماعية في إمارة الشارقة وتعديلاته.

#### المادة (٣٥)

يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلٌ فيما يخصه ويُلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه ويُنشر في الجريدة الرسمية.

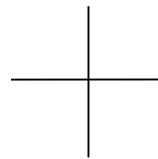
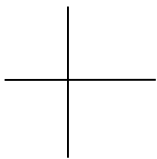
صدر عنا بتاريخ:-

الثلاثاء: ٠٧ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢٨ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة



مرسوم أميري

مرسوم أميري رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن إحالة رئيس دائرة إلى التقاعد

## مرسوم أميري رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن إحالة رئيس دائرة إلى التقاعد

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة  
الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن الضمان الاجتماعي في إمارة الشارقة وتعديلاته،  
والمرسوم الأميري رقم (٧١) لسنة ٢٠١٤ م بشأن نقل وتعيين رئيس لمجمع الشارقة للآداب  
والفنون،  
ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

#### المادة (١)

يُحال السيد/ هشام عبدالله سعيد المظلوم (رئيس مجمع الشارقة للآداب والفنون)  
إلى التقاعد، وذلك اعتباراً من تاريخه.

#### المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما  
يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ١٤ ذو القعدة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٠٥ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن إحالة مدير عام إلى التقاعد

مرسوم أميري رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن إحالة مدير عام إلى التقاعد

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن الضمان الاجتماعي في إمارة الشارقة وتعديلاته،  
والمرسوم الأميري رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ م بشأن نقل مدير عام،  
ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

المادة (١)

تُحال السيدة/ آمنة خميس غريب الناهي إلى التقاعد، وذلك اعتباراً من تاريخه.

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ١٤ ذو القعدة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٠٥ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة



مرسوم أميري رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

اعتماد الهيكل التنظيمي العام لصندوق الشارقة

للضمان الاجتماعي

## مرسوم أميري رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### اعتماد الهيكل التنظيمي العام لصندوق الشارقة للضمان الاجتماعي

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٧ م بشأن تنظيم صندوق الشارقة للضمان الاجتماعي،  
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

#### المادة (١)

يُعتمد الهيكل التنظيمي العام لصندوق الشارقة للضمان الاجتماعي المرافق لهذا المرسوم.

#### المادة (٢)

يصدر المجلس التنفيذي بقراراتٍ منه ما يلي:-

- ١- الهيكل التنظيمي التفصيلي للصندوق، والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم بما في ذلك اعتماد التوصيف الوظيفي لمهام الوحدات التنظيمية في الصندوق بما يتفق واختصاصاته.
- ٢- استحداث أو دمج أو إلغاء أية وحدات تنظيمية تتبع الإدارات المدرجة ضمن الهيكل التنظيمي العام المشار إليه في المادة رقم (١) من هذا المرسوم.

#### المادة (٣)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ١٤ ذو القعدة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٠٥ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

الهيكل التنظيمي لصندوق الشارقة للصمان الاجتماعي



مرسوم أميري رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تعيين رئيس لمجلس الشارقة الرياضي

مرسوم أميري رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تعيين رئيس لمجلس الشارقة الرياضي

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم مجلس الشارقة الرياضي،  
والمرسوم الأميري رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٦ م بشأن إعادة تشكيل مجلس الشارقة الرياضي،  
والمرسوم الأميري رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٨ م بشأن التكليف بمهام أمين عام مجلس الشارقة  
الرياضي،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا المرسوم الآتي:

#### المادة (١)

يُعيّن سعادة/ عيسى علي هلال بن زاهر الحزامي، رئيساً لمجلس الشارقة الرياضي بدرجة رئيس  
دائرة.

#### المادة (٢)

يصدر مرسوم أميري لاحق بتشكيل مجلس الشارقة الرياضي في دورته الجديدة.

#### المادة (٣)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية كل في ما يخصه تنفيذ أحكامه،  
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الخميس: ١٨ ذو القعدة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٠٩ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن إحالة أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة  
الشارقة إلى التقاعد

مرسوم أميري رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن إحالة أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة إلى التقاعد

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة  
الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن الضمان الاجتماعي في إمارة الشارقة وتعديلاته،  
والمرسوم الأميري رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن تعيين أمين عام للمجلس التنفيذي  
لإمارة الشارقة،  
ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

المادة (١)

يُحال المستشار/ سلطان علي بن بطي المهيري، أمين عام المجلس التنفيذي  
لإمارة الشارقة إلى التقاعد، اعتباراً من ٣١ يوليو ٢٠٢٠ م.

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما  
يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ٢١ ذو القعدة ١٤٤١ هـ

الموافق: ١٢ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن ترقية وتعيين أمين عام للمجلس التنفيذي  
لإمارة الشارقة



مرسوم أميري رقم (١٦) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن ترقية وتعيين أمين عام للمجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة  
الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

المادة (١)

ترقى سعادة/ أسماء راشد سلطان بن طليعة، إلى درجة مدير عام بنظام الوظائف  
الخاصة، وتُعين أميناً عاماً للمجلس التنفيذي لإمارة الشارقة.

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم اعتباراً من الأول من أغسطس ٢٠٢٠ م، وعلى الجهات المعنية  
تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ٢٨ ذو القعدة ١٤٤١ هـ  
الموافق: ١٩ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

إنهاء خدمة رئيس دائرة

مرسوم أميري رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

إنهاء خدمة رئيس دائرة

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
و القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية و  
تعديلاتهما،  
والقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية  
في إمارة الشارقة،  
والمرسوم الأميري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ م بشأن تعيين رئيس لدائرة شؤون البلديات والزراعة في  
إمارة الشارقة،  
ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي :-

#### المادة (١)

تُنهى خدمة السيد/ سالم محمد سالم النقي، من دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة  
الحيوانية في حكومة الشارقة.

#### المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في  
الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الثلاثاء : ٣٠ ذو القعدة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢١ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تشكيل مجلس الشارقة الرياضي

مرسوم أميري رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تشكيل مجلس الشارقة الرياضي

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم مجلس الشارقة الرياضي،

والمرسوم الأميري رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن تعيين رئيس لمجلس الشارقة الرياضي،

ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا المرسوم الآتي:-

#### المادة (١)

يُشكّل مجلس الشارقة الرياضي برئاسة سعادة/ عيسى على هلال الحزامي، وعضوية كل من:-

- ١- عادل صالح يوسف الحمادي.
- ٢- عبدالله عبدالرحمن يوسف بن سلطان.
- ٣- عبدالله سلطان الدح المطروشي.
- ٤- عبدالله علي سلطان الحمادي.
- ٥- عبدالله محمد المليح الفزاري.
- ٦- عبدالملك محمد عبدالرحيم جاني.
- ٧- عبداللطيف ناصر علي الفردان.
- ٨- عمر حسن علي بن حنيفه.
- ٩- فاطمة محمد حبيب مشريك.
- ١٠- ندى عبدالرزاق عسكر النقبلي.

#### المادة (٢)

يُوزع المجلس المناصب الإدارية بين أعضائه في أول اجتماع يعقده، وينتخب المجلس نائباً  
للرئيس من بين الأعضاء توافقياً أو عبر الاقتراع السري المباشر.

### المادة (٣)

مدة العضوية في المجلس أربع سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا المرسوم، يجوز تمديد مدتها لمدة أو مدد مماثلة، ويستمر المجلس في تصريف أعماله لدى انتهاء مدته إلى أن يتم تعيين مجلس جديد ويجوز إعادة تعيين من انتهت عضويتهم.

### المادة (٤)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ: -

الخميس: ٠٢ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ٢٣ يوليو ٢٠٢٠م.

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تعيين رئيس لهيئة الشارقة للموانئ والجمارك

والمناطق الحرة

## مرسوم أميري رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### تعيين رئيس لهيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
والمرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إنشاء وتنظيم هيئة الشارقة للموانئ والجمارك  
والمناطق الحرة،  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

### المادة (١)

يُعيّن الشيخ/ خالد بن عبدالله بن سلطان القاسمي، رئيساً لهيئة الشارقة للموانئ والجمارك  
والمناطق الحرة.

### المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم اعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلّ فيما يخصه ،  
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

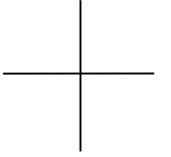
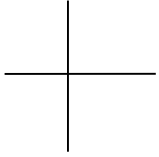
الأثنين: ٠٦ ذو الحجة ١٤٤١ هـ.

الموافق: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة





مرسوم أميري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ م  
بتعديل المرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ٢٠١٩ م  
بشأن إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ م  
بتعديل المرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ٢٠١٩ م  
بشأن إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولأئحته الداخلية وتعديلاته،  
والمرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ٢٠١٩ م بشأن إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

المادة (١)

تُستبدل بدائرة الموانئ البحرية والجمارك من المرسوم الأميري رقم (١١) لسنة ٢٠١٩ م المشار  
إليه، هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة.

المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم اعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه،  
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الأثنين: ٠٦ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

ترقية وتعيين رئيس لدائرة الشؤون الإسلامية في إمارة  
الشارقة

## مرسوم أميري رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### ترقية وتعيين رئيس لدائرة الشؤون الإسلامية في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
والمرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إعادة تنظيم دائرة الشؤون الإسلامية في إمارة  
الشارقة،  
وقرار المجلس التنفيذي رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥ م بشأن تعيين مدير لدائرة الشؤون الإسلامية في  
إمارة الشارقة،  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

#### المادة (١)

يُرقى سعادة/ عبدالله خليفة يعرف السبوسي، مدير دائرة الشؤون الإسلامية إلى درجة رئيس  
دائرة، ويُعين رئيساً لدائرة الشؤون الإسلامية في إمارة الشارقة.

#### المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم اعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه،  
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الأثنين: ١٣ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٠٣ أغسطس ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

ترقية وتعيين رئيس للدائرة القانونية لحكومة الشارقة

## مرسوم أميري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### ترقية وتعيين رئيس للدائرة القانونية لحكومة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
والمرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إنشاء وتنظيم الدائرة القانونية لحكومة الشارقة،  
وبناءً على ما عرضه رئيس مكتب سمو الحاكم، ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

#### المادة (١)

يُرقى سعادة المستشار الدكتور/ منصور محمد بن نصّار إلى درجة رئيس دائرة على نظام  
الوظائف الخاصة في حكومة الشارقة، ويُعين رئيساً للدائرة القانونية لحكومة الشارقة.

#### المادة (٢)

يُعمل بهذا المرسوم اعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلّ فيما يخصه،  
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الأحد: ١٩ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٠٩ أغسطس ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تشكيل مجلس ضاحية البستان في مدينة الزيد

## مرسوم أميري رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### تشكيل مجلس ضاحية البستان في مدينة الذيد

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ م بشأن تنظيم أهداف وصلاحيات واختصاصات دائرة شؤون  
الضواحي والقرى في إمارة الشارقة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،  
والمرسوم الأميري رقم (١٠) لسنة ٢٠١١ م بشأن إنشاء دائرة شؤون الضواحي والقرى بإمارة  
الشارقة،

ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا المرسوم الآتي:

### المادة (١)

يُشكل مجلس ضاحية البستان في مدينة الذيد من الأعضاء التالية أسماؤهم :-

١. حمد راشد محمد مسعود الطنيجي.
٢. راشد عبيد راشد النداس الطنيجي.
٣. سالم حمدان راشد بن مترف الطنيجي.
٤. د. سالم زايد خليفة مطر الطنيجي.
٥. سعيد عبيد سالم بالليث الطنيجي.
٦. سلطان سعيد سالم بن خليف الطنيجي.
٧. صالح محمد سعيد القابض الطنيجي.
٨. عبيد سهيل راشد بن حامد الطنيجي.
٩. د. علي سالم سيف بن عيسى الطنيجي.
١٠. مصباح محمد عبيد بن أحمد الطنيجي.
١١. مهير سعيد بن خميس الطنيجي.
١٢. مهير عبيد خليفة الخيال الطنيجي.



## المادة (٢)

يختار المجلس رئيساً ونائباً للرئيس في أول اجتماع له من بين الأعضاء بالاتفاق أو بالاقتراع السري المباشر وبأغلبية الحاضرين، ويحل نائب الرئيس محل رئيس المجلس في جميع اختصاصاته عند غيابه أو خلو منصبه، وتكون مدة شغلها للمنصب بحسب ما تُحدده اللائحة التنفيذية لمجالس الضواحي والقرى.

## المادة (٣)

مدة العضوية في المجلس أربع سنوات تبدأ من أول اجتماع له ويستمر في تصريف أعماله لدى انتهاء مدته إلى أن يتم تعيين مجلس جديد ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدة عضويتهم.

## المادة (٤)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية كلٌ فيما يخصه تنفيذ أحكامه ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ١٩ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ٩ أغسطس ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة

مرسوم أميري رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تشكيل مجلس دبا الحصن في مدينة دبا الحصن

مرسوم أميري رقم ( ٢٤ ) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تشكيل مجلس دبا الحصن في مدينة دبا الحصن

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ م بشأن تنظيم أهداف وصلاحيات واختصاصات دائرة شؤون  
الضواحي والقرى في إمارة الشارقة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،  
والمرسوم الأميري رقم (١٠) لسنة ٢٠١١ م بشأن إنشاء دائرة شؤون الضواحي والقرى بإمارة  
الشارقة ،  
ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:

#### المادة (١)

يُشكل مجلس دبا الحصن في مدينة دبا الحصن من الأعضاء التالية أسماؤهم :-

١. أحمد محمد داود المليح الفزاري
٢. خميس علي راشد خصاوا النقبى
٣. سعيد أحمد الخشري النقبى
٤. سليمان محمد جمعه البحياني
٥. عبدالله راشد صفر البحياني
٦. عبدالله سالم محمد البواب العلوي
٧. عبدالله علي محمد المدروب الظهري
٨. عبيد خلفان عبيد محمد المهلبى السلامي
٩. عبيد راشد جمعة المغني الحمودي
١٠. علي أحمد ابراهيم الدغلي الظهري
١١. عمر راشد أحمد الرمسي المرزوقي
١٢. محمد أحمد خليفة جابر النعيمي
١٣. محمد أحمد يعرف النقبى
١٤. محمد حسن سليمان الظهري
١٥. يوسف داود سليمان الظهري

## المادة (٢)

يختار المجلس رئيساً ونائباً للرئيس في أول اجتماع له من بين الأعضاء بالاتفاق أو بالاقتراع السري المباشر وبأغلبية الحاضرين، ويحل نائب الرئيس محل رئيس المجلس في جميع اختصاصاته عند غيابه أو خلو منصبه، وتكون مدة شغلها للمنصب بحسب ما تُحدده اللائحة التنفيذية لمجالس الضواحي والقرى.

## المادة (٣)

مدة العضوية في المجلس أربع سنوات تبدأ من أول اجتماع له ويستمر في تصريف أعماله لدى انتهاء مدته إلى أن يتم تعيين مجلس جديد ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدة عضويتهم.

## المادة (٤)

يُغَمَّل هذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية كلٌ فيما يخصه تنفيذ أحكامه ويُنشر في الجريدة الرسمية.

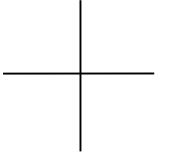
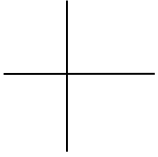
صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ١٩ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٩ أغسطس ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة



مرسوم أميري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن  
اعتماد الهيكل التنظيمي العام لهيئة الشارقة للآثار

## مرسوم أميري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### اعتماد الهيكل التنظيمي العام لهيئة الشارقة للآثار

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولأئحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ م بشأن تنظيم أهداف وصلاحيات واختصاصات هيئة الشارقة  
للآثار،  
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم الآتي:-

#### المادة (١)

يُعتمد الهيكل التنظيمي العام لهيئة الشارقة للآثار المرافق لهذا المرسوم.

#### المادة (٢)

يصدر المجلس التنفيذي بقراراتٍ منه ما يلي:-

- ١- الهيكل التنظيمي التفصيلي للهيئة، والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم بما في ذلك اعتماد التوصيف الوظيفي لمهام الوحدات التنظيمية في الهيئة بما يتفق واختصاصاته.
- ٢- استحداث أو دمج أو إلغاء أية وحدات تنظيمية تتبع الإدارات المدرجة ضمن الهيكل التنظيمي العام المشار إليه في المادة رقم (١) من هذا المرسوم.

#### المادة (٣)

يُعمل بهذا المرسوم من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلٌ فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الخميس: ٠١ محرم ١٤٤٢ هـ

الموافق: ٢٠ أغسطس ٢٠٢٠ م

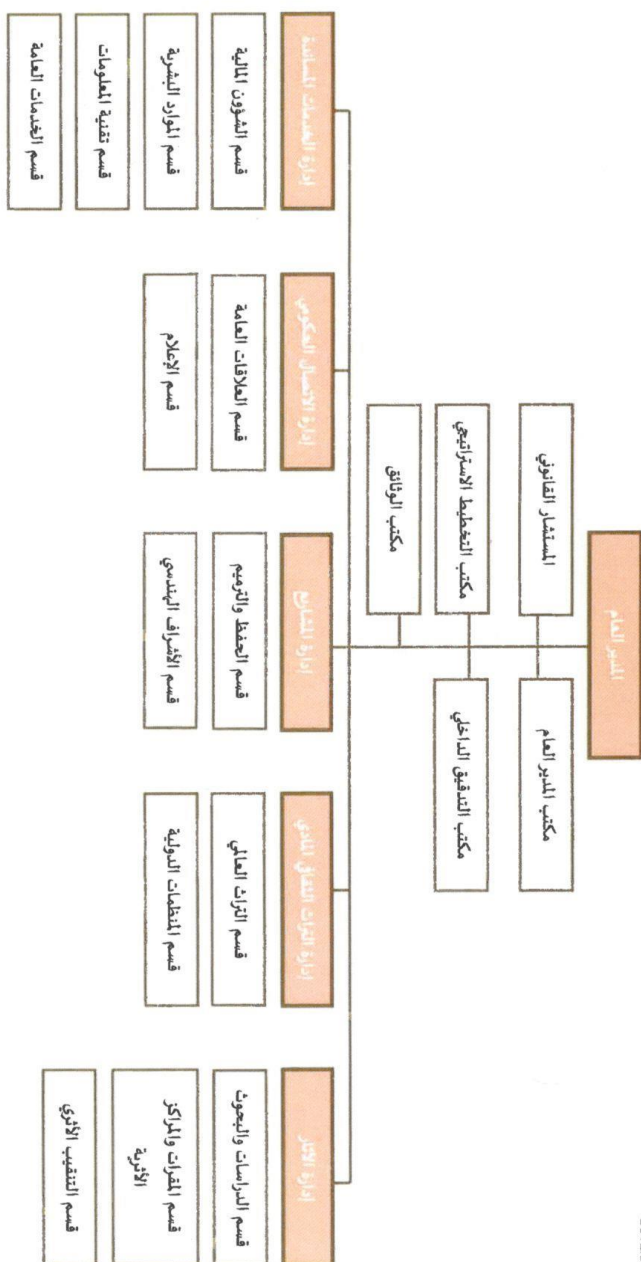
سلطان بن محمد القاسمي

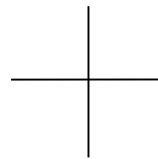
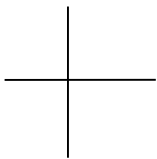
حاكم إمارة الشارقة



حكومة الشارقة  
GOVERNMENT OF SHARJAH

## الهيكل التنظيمي العام لبيئة المشاركة للأثار





## مرسوم بقانون



مرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

إلحاق مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد"  
بدائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة

## مرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### إلحاق مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رؤاد" بدائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن تنظيم دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة،  
والقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ م بشأن إنشاء مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رؤاد"،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٧ م بشأن النظام المالي لحكومة الشارقة ولائحته التنفيذية،  
والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن الضمان الاجتماعي في إمارة الشارقة وتعديلاته،  
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:-

#### المادة (١)

تُلحق مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رؤاد" بدائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة وتتبع رئيس الدائرة في الهيكل التنظيمي.

#### المادة (٢)

- ١- تؤول لدائرة التنمية الاقتصادية كافة الحقوق المادية والمعنوية والالتزامات وأصول وموجودات مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رؤاد" من تاريخ العمل بأحكام هذا المرسوم بقانون.
- ٢- يُنقل موظفو مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رؤاد" إلى دائرة التنمية الاقتصادية ويتم تسكينهم على الدرجات المالية والمسميات الوظيفية المعمول بها في حكومة الشارقة بناءً على اقتراح رئيس الدائرة واعتماد المجلس التنفيذي دون أن يؤثر ذلك على حقوقهم في الراتب والإجازات.

### المادة (٣)

يُلغى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥م بشأن إنشاء مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد"، على أن يستمر العمل بكافة الأنظمة واللوائح والقرارات المعمول بها إلى أن تُعدّل أو تُلغى.

### المادة (٤)

يُبلّغ المجلس الاستشاري للإمارة بهذا المرسوم بقانون فور انعقاده.

### المادة (٥)

يُعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الخميس: ٠٢ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ٢٣ يوليو ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة

مرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

إنشاء وتنظيم هيئة الشارقة للموانئ والجمارك

والمناطق الحرة

## مرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### إنشاء وتنظيم هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (٢٦) لسنة ١٩٨١ م بشأن القانون التجاري البحري  
وتعديلاته،  
والقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢ م بشأن إصدار قانون الإجراءات الجزائية وتعديلاته،  
والمرسوم بقانون اتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١١ م بشأن إنشاء الهيئة العامة لأمن المنافذ  
والحدود والمناطق الحرة وتعديلاته،  
والقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الهيئة الاتحادية للجمارك،  
والقانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٦ م بشأن مكافحة الغش التجاري،  
والمرسوم اتحادي رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول مجلس  
التعاون لدول الخليج العربي،  
وقرار مجلس الوزراء رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٦ م بشأن نظام الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية  
والبحرية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية  
وتعديلاته،  
والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته  
الداخلية وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٠ م بشأن القانون البحري لإمارة الشارقة وملحقاتها ولائحته  
التنفيذية،  
والقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ م بشأن إعادة تنظيم العمل بالمناطق الحرة في إمارة الشارقة،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٧ م بشأن النظام المالي لحكومة الشارقة ولائحته التنفيذية،  
والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن الضمان الاجتماعي في إمارة الشارقة وتعديلاته،  
ومرسوم الجمارك في إمارة الشارقة لسنة ١٩٧٦ م،  
والمرسوم الأميري رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ م في شأن إنشاء منطقة حرة في مطار الشارقة الدولي  
وهيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي.

والمرسوم الأميري رقم (٦) لسنة ١٩٩٥ م بشأن إنشاء المنطقة الحرة بالحميرية بالشارقة وهيئة المنطقة الحرة بالحميرية بالشارقة،  
وقرار المجلس التنفيذي رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ م بشأن اعتماد رسوم وخدمات دائرة الموانئ البحرية والجمارك في إمارة الشارقة،  
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:-

#### التعريفات

##### المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص خلاف ذلك:

الدولة:	دولة الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة:	إمارة الشارقة.
الحاكم:	حاكم الإمارة.
الحكومة:	حكومة الإمارة.
المجلس:	المجلس التنفيذي للإمارة.
الهيئة:	هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة.
الرئيس:	رئيس الهيئة.
الجهات الحكومية:	الدوائر أو الهيئات أو المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية وما في حكمها.

#### الإنشاء

##### المادة (٢)

تُنشأ بموجب هذا المرسوم بقانون هيئة حكومية في الإمارة تُسمى:-  
"هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة"  
يكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق أهدافها.

#### المقر

##### المادة (٣)

يكون المقر الرئيس للهيئة بمدينة الشارقة ويجوز بناءً على موافقة المجلس أن تُنشئ فروعاً ومكاتباً لها في باقي مدن ومناطق الإمارة.

## الجهات التابعة للهيئة

### المادة (٤)

تتبع الهيئة كل من الجهات الآتية في الإمارة:

- ١- الموانئ البحرية.
- ٢- المراكز الجمركية.
- ٣- المنافذ والنقاط الحدودية.
- ٤- المنطقة الحرة بالحرية.
- ٥- المنطقة الحرة في مطار الشارقة الدولي.
- ٦- أية جهات أخرى تُلحق بالهيئة بناءً على قرار من الحاكم أو المجلس.

### الأهداف

### المادة (٥)

تهدف الهيئة إلى تحقيق ما يأتي:-

- ١- تطوير الأعمال والخدمات والبنى التحتية في الموانئ البحرية والمراكز الجمركية والمنافذ والنقاط الحدودية والمناطق الحرة التابعة للهيئة.
- ٢- تنظيم عمليات الملاحة البحرية وأنشطة النقل البحري في المناطق البحرية التابعة للإمارة.
- ٣- دعم الاقتصاد الوطني من خلال تنظيم عمليات تصدير واستيراد البضائع وتبني أفضل الممارسات الجمركية في مكافحة التهريب والحد من تداول البضائع الخاضعة للرقابة والتنظيم.
- ٤- إيجاد بيئة استثمارية جاذبة في المناطق الحرة التابعة للهيئة وفقاً لأفضل المعايير العالمية.

### الاختصاصات

### المادة (٦)

بمراعاة التشريعات السارية يكون للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها ممارسة الاختصاصات الآتية :-

أولاً: الاختصاصات العامة :

- ١- اقتراح التشريعات والسياسات العامة والخطط الاستراتيجية الخاصة بالموانئ البحرية والمراكز الجمركية والمنافذ والنقاط الحدودية والمناطق الحرة التابعة للهيئة وفقاً لأفضل المعايير والممارسات المعتمدة وعرضها على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها.
- ٢- اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها الدولة في جميع المجالات التي تختص بها الهيئة.
- ٣- إنشاء وتأسيس الشركات بجميع أنواعها أو المساهمة فيها بعد اعتمادها من المجلس.

٤- منح حق الامتياز لأي جهة أو منشأة اقتصادية للقيام ببعض أعمال الهيئة ووضع الضوابط المنظمة لهذا الحق ومقابلته المادي وذلك بعد اعتماد المجلس.

٥- اقتراح الرسوم مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة، والجزاءات الإدارية على المخالفات التي تقع ضمن اختصاصاتها على أن يصدر باعتماد تلك الرسوم والجزاءات قرارات من المجلس.

٦- إبرام العقود والاتفاقيات.

٧- إبرام مذكرات التفاهم والشراكات بعد اعتمادها من المجلس.

٨- الاستعانة بالجهات المعنية للحصول على الدعم الإداري والفني، ويجوز لها الاستعانة بالخبراء والاستشاريين وبيوت الخبرة ذات الاختصاص في كل ما يتعلق بأعمالها، ويجوز لها التعاون مع الجهات الأخرى في الموضوعات التي تدخل ضمن أهدافها واختصاصاتها.

٩- تمثيل الإمارة في المؤتمرات والندوات والاجتماعات المحلية والإقليمية والدولية.

١٠- أية اختصاصات أخرى تُكلف بها الهيئة من الحاكم أو المجلس.

#### ثانياً: الاختصاصات المتعلقة بالموانئ والملاحة البحرية:

١- تنظيم حركة الملاحة البحرية والنقل البحري في الموانئ البحرية التابعة للهيئة والمياه الإقليمية التابعة للإمارة.

٢- إصدار التصاريح اللازمة لدخول السفن ورسوها ومغادرتها الموانئ البحرية.

٣- منح التصاريح للمنشآت العاملة أو التي تتخذ من الموانئ البحرية مقراً لها، والمنشآت التي تُزاوِل أنشطة وخدمات الملاحة البحرية.

٤- اتخاذ الإجراءات اللازمة في التعامل مع السفن الجانحة والغارقة والمتروكة في الموانئ البحرية التابعة للهيئة، أو الشواطئ أو المياه الإقليمية التابعة للإمارة، والتصرف فيها وفقاً للقواعد والضوابط والإجراءات التي تصدر بقرار من المجلس.

٥- إدارة وتشغيل الموانئ البحرية، وتزويدها بأفضل الوسائل والتقنيات المستخدمة في مجال حركة السفن وعمليات المناولة.

٦- التنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة المشكلات البيئية واتخاذ ما يلزم لتفادي مخاطر التلوث البحري والحد من آثاره.

٧- منح التراخيص لإنشاء المراسي الخاصة وفقاً للضوابط والمعايير التي يصدر بتحديدتها قرار من المجلس.

#### ثالثاً: الاختصاصات المتعلقة بالمراكز الجمركية:

١- معاينة وتفتيش الأمتعة والبضائع والحاويات والسفن ووسائل النقل العابرة ضمن الموانئ البحرية والمنافذ والنقاط الحدودية التابعة للهيئة.



٢- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ التشريعات والاتفاقيات الجمركية بالتعاون مع الجهات المختصة.

٣- تنظيم تداول المواد والبضائع في الموانئ البحرية والمنافذ والنقاط الحدودية، وضبط المواد والبضائع المقلدة أو المغشوشة أو المتروكة أو المحظورة أو الخاضعة للتنظيم الرقابي في نطاق اختصاص الهيئة واتخاذ ما يلزم بشأنها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٤- اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة تهريب المواد والبضائع عبر الموانئ البحرية والمنافذ والنقاط الحدودية، والتهرب من الرسوم الجمركية.

٥- تنظيم نشاط الشحن والتخليص الجمركي والتأمين على البضائع، والتصريح للمخلفين الجمركيين ووسطاء التأمين للعمل ضمن نطاق اختصاص الهيئة.

#### رابعاً: الاختصاصات المتعلقة بالمنافذ والنقاط الحدودية:

١- تفعيل الضوابط والإجراءات الأمنية والجمركية والوقائية، وتنظيم حركة دخول وخروج الأشخاص والبضائع بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة.

٢- إدارة وتشغيل المنافذ والنقاط الحدودية التابعة للإمارة، وتنسيق الجهود والإجراءات وتوحيدها مع الجهات العاملة فيها وفقاً للتشريعات السارية.

٣- اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لضمان الصحة والسلامة العامة في المنافذ والنقاط الحدودية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٤- التأكد من جاهزية المحاجر البيطرية والزراعية في المنافذ والنقاط الحدودية لحماية الدولة والإمارة من أخطار الأوبئة والأمراض السارية وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

#### خامساً: الاختصاصات المتعلقة بالمناطق الحرة:

١- الإشراف والرقابة واتخاذ التدابير والضوابط الجمركية في المناطق الحرة التابعة للهيئة.

٢- إصدار التراخيص اللازمة للشركات والمؤسسات والأفراد لممارسة أنشطتهم في المناطق الحرة التابعة للهيئة وفقاً للأنظمة والإجراءات المعتمدة.

٣- رفع كفاءة وجاهزية المناطق الحرة من خلال اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدعم البرامج التأهيلية والتدريبية للأفراد والمنشآت العاملة.

٤- وضع معايير الأمن والسلامة بالمناطق الحرة.

#### الإدارة

#### المادة (٧)

يتولى إدارة الهيئة رئيس يصدر بتعيينه مرسوم أميري، يُعاونه عدد كاف من الموظفين والخبراء وفقاً لهيكلها التنظيمي، ويكون له السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون الهيئة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهدافها وله بوجه خاص ما يلي:-

- ١- اقتراح السياسة العامة و الاستراتيجية اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة وعرضها على المجلس لاعتمادها أو اتخاذ اللازم بشأنها.
- ٢- الإشراف على سير العمل في الهيئة وفق التشريعات والأنظمة السارية وإصدار القرارات الادارية ومتابعة تنفيذها.
- ٣- إعداد الموازنة السنوية والحساب الختامي وعرضهما على المجلس لاتخاذ اللازم بشأنهما.
- ٤- فتح الحسابات المصرفية وإدارتها بما يشمل الإيداع والسحب وطلب التسهيلات والقروض وفقاً للتشريعات السارية.
- ٥- تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة وفرق العمل التابعة للهيئة وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها.
- ٦- تمثيل الهيئة في علاقاتها مع الآخرين وأمام القضاء.
- ٧- تمثيل الهيئة في إبرام العقود والاتفاقيات.
- ٨- تمثيل الهيئة في إبرام مذكرات التفاهم والشراكات بعد اعتمادها من المجلس.
- ٩- تفويض بعض سلطاته أو اختصاصاته لكبار الموظفين في الهيئة أو الجهات التابعة لها وفقاً للتشريعات السارية في الإمارة.
- ١٠- أية مهام أو اختصاصات أخرى يكلف بها من الحاكم أو المجلس.

#### الهيكل التنظيمي

##### المادة (٨)

بناءً على اقتراح الرئيس واعتماد المجلس يصدر الهيكل التنظيمي للهيئة والجهات التابعة لها بمرسوم أميري.

#### الموارد المالية

##### المادة (٩)

- ١- تتكون الموارد المالية للهيئة من :-
  - أ. المخصصات الحكومية.
  - ب. الإيرادات الذاتية للهيئة نتيجة ممارسة اختصاصاتها.
  - ج. ربح استثمار أموال الهيئة.
  - د. أية موارد أخرى يوافق عليها الحاكم أو المجلس.
- ٢- يجوز للهيئة الاقتراض وطلب التسهيلات المصرفية وفقاً للأنظمة والتشريعات السارية.

## الضبطية القضائية

### المادة (١٠)

يكون للموظفين الذين تعتمدهم الهيئة ويصدر بهم قرار من وزير العدل وفقاً لنص المادة (٣٤) من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون واللوائح والقرارات الأخرى الصادرة بموجبه وذلك في نطاق اختصاص كل منهم.

### الأحكام الختامية

### المادة (١١)

يجوز لرئيس الهيئة طلب الاستعانة بقوة الشرطة والأمن -إذا استدعت الحاجة- لدعم أمن الموانئ البحرية والمنافذ والنقاط الحدودية والمناطق الحرة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

### المادة (١٢)

- ٣- تؤول للهيئة كافة حقوق وأصول وموجودات والتزامات دائرة الموانئ البحرية والجمارك.
- ٤- يُنقل موظفو دائرة الموانئ البحرية والجمارك إلى الهيئة بدرجاتهم ومخصصاتهم المالية.
- ٥- تحتفظ المناطق الحرة التابعة للهيئة بشخصيتها الاعتبارية المستقلة التي اكتسبتها وفقاً للتشريعات المنشئة والمنظمة لها والتي تعمل هذه المناطق بموجها وبالقدر اللازم لتحقيق أهدافها ومباشرة اختصاصاتها، وبما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون.

### المادة (١٣)

- يصدر بقرارات من المجلس بناءً على عرض الرئيس ما يلي:
- ١- القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون.
  - ٢- الموضوعات التي لم يرد بتنظيمها نص في هذا المرسوم بقانون بما لا يتعارض أو يخالف أحكامه.
  - ٣- الرسوم والمخالفات والجزاءات الإدارية المقررة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون.

### المادة (١٤)

تُعتبر أموال الهيئة أموالاً عامة وتُعفى من جميع الضرائب والرسوم الحكومية المحلية بكافة أشكالها وأنواعها باستثناء الرسوم الاستهلاكية.

### المادة (١٥)

يُبلغ المجلس الاستشاري للإمارة بهذا المرسوم بقانون فور انعقاده.

## المادة (١٦)

يُعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه،  
ويُلغى أي حكم يتعارض مع أحكامه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأثنين: ٠٦ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ٢٧ يوليو ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة

مرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

إنشاء وتنظيم الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

## مرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### إنشاء وتنظيم الدائرة القانونية لحكومة الشارقة

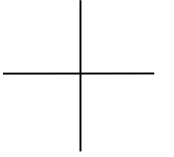
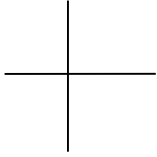
نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته  
الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥ م بشأن إعادة تنظيم الجريدة الرسمية لحكومة الشارقة،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية  
وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٧ م بشأن النظام المالي لحكومة الشارقة ولائحته التنفيذية،  
والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن الضمان الاجتماعي في إمارة الشارقة وتعديلاته،  
والمرسوم الأميري رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن الدليل التنظيمي لمراحل وإجراءات إصدار  
التشريعات في إمارة الشارقة،  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:-

### التعريفات

#### المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين  
كل منها ما لم يقض سياق النص بخلاف ذلك:

الدولة:	دولة الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة:	إمارة الشارقة.
الحاكم:	حاكم الإمارة.
الحكومة:	حكومة الإمارة.
المجلس:	المجلس التنفيذي للإمارة.



الدائرة:	الدائرة القانونية لحكومة الشارقة.
المستشار:	المستشار القانوني الذي يتولى إدارة الدائرة.
الجهات:	الدوائر أو الهيئات أو المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية وما في حكمها.
الحكومية:	حكومتها.

#### الإنشاء

#### المادة (٢)

تُنشأ بموجب هذا المرسوم بقانون دائرة للشؤون التشريعية والقانونية في الإمارة تُسمى :-

" الدائرة القانونية لحكومة الشارقة "

وتعرف باللغة الإنجليزية باسم:

" Sharjah Government Legal Department "

تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها ومباشرة اختصاصاتها، تتبع المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، وتكون مستقلة فنياً.

#### المقر

#### المادة (٣)

يكون مقر الدائرة الرئيس في مدينة الشارقة ويجوز بناءً على موافقة المجلس أن تُنشئ فروعاً ومكاتباً لها في باقي مدن ومناطق الإمارة.

#### الأهداف

#### المادة (٤)

تهدف الدائرة إلى تحقيق ما يلي: -

١. تحقيق الريادة والتميز في العمل القانوني الحكومي من خلال آراء قانونية رشيدة، وتشريعات متوازنة وفاعلة ومستدامة تتسم بالكفاءة وتُلبّي السياسة التشريعية للإمارة.
٢. إرساء معايير منهجية موحدة للعمل التشريعي والقانوني في الإمارة.
٣. تقديم مختلف أنواع الخدمات القانونية للحكومة والمجلس والجهات الحكومية، والإشراف على جميع المسائل المتعلقة بالشؤون القانونية في الإمارة.

٤. تعزيز المبادئ القانونية والمنظومة التشريعية المتكاملة، والعمل على ضمان التطبيق الأمثل لحكم القانون وقواعد العدالة، دعماً ومواكبةً للتطور الذي تشهده الإمارة في مختلف المجالات.

### الاختصاصات

#### المادة (٥)

للدائرة في سبيل تحقيق أهدافها ممارسة الاختصاصات الآتية:-

أولاً: الاختصاصات المتعلقة بالشؤون القانونية الأميرية :-

١. تقديم المشورة القانونية للحاكم ونوابه.
٢. دراسة الموضوعات والقضايا والطلبات التي تُحال إليها من الحاكم أو نوابه، ورفع التقارير والآراء والتوصيات، واتخاذ كل ما يلزم بشأنها.
٣. التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بكل ما يتعلق بالشؤون القانونية الأميرية، بما في ذلك المصادقة على توقيعات المحررات الرسمية وغير الرسمية.
٤. كل ما تكلف به من الحاكم أو نوابه.

ثانياً: الاختصاصات التشريعية :-

١. إعداد وصياغة القوانين والمراسيم الأميرية والقرارات والأوامر وكافة التشريعات المحلية التي تصدر عن الحاكم أو نوابه وفقاً للمراحل والإجراءات المعتمدة.
٢. إعداد وصياغة ومراجعة القرارات واللوائح التنظيمية والتنفيذية ولوائح الضبط الإداري التي تصدر عن المجلس.
٣. دراسة ومراجعة مشروعات التشريعات المقترحة من الجهات الحكومية شكلاً ومضموناً، والتعديل عليها بالتنسيق مع الجهة الحكومية المعنية.
٤. تفسير النصوص التشريعية والأحكام الواردة في التشريعات المحلية، وإصدار المذكرات الإيضاحية والملاحق التفسيرية بشأنها.
٥. التأكد من توافق التشريعات المحلية مع أحكام الدستور الاتحادي للدولة والتشريعات الاتحادية الصادرة بموجبه.
٦. دراسة ومراجعة مشروعات التشريعات الاتحادية، وإبداء ملاحظات ومقترحات الحكومة بشأنها.



٧. استلام القوانين والمراسيم الاتحادية واتخاذ ما يلزم لعرضها على الحاكم أو من ينوب عنه للمصادقة عليها وإعادتها للوزارة المختصة.

٨. مراجعة التشريعات المحلية النافذة واتخاذ ما يلزم بشأن تحديثها من وقت لآخر.

٩. تشكيل اللجان الفنية المختصة بالتشريع محلياً وتمثيل الحكومة في اللجان الفنية التشريعية الاتحادية.

١٠. إشراك المعنيين من ذوي الخبرة والاختصاص ممن تراه من الجهات الحكومية في مناقشة مشروعات التشريعات الاتحادية والمحلية.

١١. جمع أصول التشريعات والعمل على حفظها وتوثيقها وفقاً لأفضل المعايير والممارسات المعتمدة في ذلك.

١٢. ترجمة التشريعات المحلية النافذة أو اعتماد الترجمات المقترحة بشأنها إلى اللغات الأجنبية من الجهات الحكومية.

ثالثاً: الاختصاصات المتعلقة بالمشورة والدعم القانوني :-

١. تقديم الرأي والمشورة القانونية للحكومة والمجلس والجهات الحكومية بشأن الموضوعات والمسائل القانونية بناء على الطلب لتمكينها من ممارسة الاختصاصات والمهام الموكلة إليها.

٢. إصدار ونشر الفتاوى والآراء القانونية.

٣. إعداد ودراسة ومراجعة مشروعات العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تكون الحكومة أو الجهات الحكومية طرفاً فيها، بناءً على طلب تلك الجهات، وتمثيلها من الناحية القانونية في المفاوضات المتعلقة بها.

٤. مراجعة جميع عقود تأسيس المؤسسات والشركات التي تؤسسها الحكومة أو الجهات الحكومية، أو التي تكون طرفاً فيها.

رابعاً: الاختصاصات المتعلقة بالمتابعة والرقابة القانونية :-

١. اتخاذ ما يلزم لضمان حسن تنفيذ الجهات الحكومية للتشريعات الاتحادية والمحلية، ورفع التقارير اللازمة لذلك إلى الحاكم أو المجلس.

٢. النظر في التظلمات المحالة للدائرة من الحاكم أو نوابه أو المجلس، واتخاذ ما يلزم بشأنها.

٣. إجراء التحقيقات فيما يحيله إليها الحاكم أو نوابه أو المجلس في مخالفات أو مسائل تستوجب التحقيق.

٤. تلقي الطلبات والإلتماسات والاسترحامات المرفوعة للحاكم أو نوابه ودراستها، وطلب المعلومات والتقارير اللازمة بشأنها من الجهات الأمنية والقضائية، وعرضها على الحاكم أو من ينوب عنه مع اقتراح التوصية القانونية اللازمة بشأنها.

٥. المشاركة في لجان المبادرات، ولجان العفو الخاص أو العام عن المطلوبين والمحكومين ونزلاء المؤسسة الإصلاحية والعقابية في الإمارة.

٦. الإشراف على تعيين المستشارين القانونيين الأكفاء في الجهات الحكومية، وترقيات موظفيها القانونيين إلى درجة "مستشار قانوني".

٧. التنسيق مع الجهات الحكومية في متابعة أعمال الإدارات والأقسام القانونية التابعة لتلك الجهات، والسعي إلى رفع مستويات أدائها.

#### خامساً: الاختصاصات المتعلقة بالمنازعات والقضايا الحكومية :-

١. متابعة كل ما يتعلق بالمنازعات التي تكون الحكومة أو الجهات الحكومية طرفاً فيها داخل وخارج الدولة.

٢. تلقي الشكاوى والدعاوى المقدمة ضد الجهات الحكومية، والسعي إلى تسويتها ودياً، وتمثيل الحكومة والجهات الحكومية في الدعاوى والمنازعات أمام الجهات القضائية المختصة، ولجان ومراكز التوفيق والتحكيم.

٣. الإشراف على تعيين المحامين والخبراء، والتنسيق مع وزارة العدل لندب المحامين المختصين بقضايا الحكومة لتمثيل الحكومة والجهات الحكومية أمام القضاء عند الحاجة.

#### سادساً: الاختصاصات العامة :-

١. الإشراف على الجريدة الرسمية للحكومة.

٢. التعاون والتنسيق مع وزارة العدل والسلطات القضائية المختصة في كافة الأمور والمسائل المتعلقة بالمحاكم والنيابات العامة الكلية والجزئية في الإمارة.

٣. تنظيم مزاولة مهنة الاستشارات القانونية في الإمارة، والتصريح بإنشاء مكاتب الاستشارات القانونية.

٤. الإشراف على تدريب القانونيين في الحكومة وتأهيل الكوادر المحلية للاستفادة منها من قبل الجهات الحكومية من خلال تنظيم الدورات والبرامج التدريبية وورش العمل في كافة التخصصات القانونية.

٥. جمع وحفظ وتوثيق جميع المستندات والوثائق المتعلقة بالاتفاقيات، والمذكرات، والعقود المبرمة من قبل الحكومة أو الجهات الحكومية مع الجهات رسمية داخل وخارج الدولة.
٦. إعداد البحوث والدراسات والإصدارات القانونية المتخصصة ونشرها.
٧. إبرام العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم بعد اعتمادها من الحاكم أو المجلس.
٨. أية اختصاصات أخرى تُكلف بها الدائرة من الحاكم أو المجلس.

### الإدارة

#### المادة (٦)

يتولى إدارة الدائرة تحت إشراف المجلس، مستشار يصدر بتعيينه وتحديد درجته المالية والوظيفية مرسوم أميري، ويُعاونه عدد كاف من المستشارين والخبراء القانونيين، ويكون له السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون الدائرة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهدافها وله بوجه خاص ما يلي: -

١. اقتراح السياسة العامة والاستراتيجية اللازمة لتحقيق أهداف الدائرة وعرضها على المجلس لاعتمادها أو اتخاذ اللازم بشأنها.
٢. الإشراف على سير العمل في الدائرة وفق التشريعات والأنظمة السارية وإصدار القرارات الإدارية ومتابعة تنفيذها.
٣. تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة وفرق العمل التابعة للدائرة وتحديد اختصاصاتها ونظام عملها.
٤. تمثيل الدائرة في علاقاتها مع الآخرين.
٥. تمثيل الدائرة في إبرام العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم والشراكات بعد اعتمادها من المجلس.
٦. تمثيل الدائرة في حضور جلسات مناقشة مشروعات القوانين والقرارات واللوائح بمختلف أنواعها في المجلس أو المجلس الاستشاري للإمارة.
٧. الاستعانة بالجهات المعنية للحصول على الدعم الإداري والفني، ويجوز له الاستعانة بالخبراء والاستشاريين وبيوت الخبرة ذات الاختصاص في كل ما يتعلق بأعمال الدائرة، ويجوز له التعاون مع الجهات الأخرى في الموضوعات التي تدخل ضمن أهداف الدائرة واختصاصاتها.

٨. تفويض غيره من موظفي الدائرة بعض سلطاته وصلاحياته وفقاً للتشريعات السارية في الإمارة.

٩. أية مهام أو اختصاصات أخرى يكلف بها من الحاكم أو المجلس.

### الهيكل التنظيمي

#### المادة (٧)

بناءً على اقتراح المستشار واعتماد المجلس يصدر الهيكل التنظيمي للدائرة بمرسوم أميري.

### الموارد المالية

#### المادة (٨)

تتكون الموارد المالية للدائرة من:-

١. المخصصات الحكومية.

٢. الإيرادات الذاتية للدائرة نتيجة ممارسة اختصاصاتها.

٣. أية موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

### الأحكام الختامية

#### المادة (٩)

١. يُستبدل بمسمى "الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم" أينما ورد في نصوص وأحكام

التشريعات النافذة، مسمى "الدائرة القانونية لحكومة الشارقة".

٢. يُنقل موظفو الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم إلى الدائرة بدرجاتهم ومخصصاتهم المالية.

#### المادة (١٠)

يصدر بقرارات من المجلس بناءً على عرض المستشار ما يلي:

١. القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون.

٢. الموضوعات التي لم يرد بتنظيمها نص في هذا المرسوم بقانون بما لا يتعارض أو يخالف أحكامه.

#### المادة (١١)

تُغى الدائرة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية المحلية بكافة أشكالها وأنواعها باستثناء الرسوم الاستهلاكية.

#### المادة (١٢)

يُبلغ المجلس الاستشاري للإمارة بهذا المرسوم بقانون فور انعقاده.

### المادة (١٣)

يُعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذ كل فيما يخصه، ويُلغى أي حكم يتعارض مع أحكامه ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ١٩ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ٠٩ أغسطس ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

مرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ م

بتعديل

بعض أحكام القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن

الموارد البشرية لإمارة الشارقة

## مرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ م

### بتعديل

#### بعض أحكام القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولوائحته  
الداخلية وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٢ م بشأن أهداف وصلاحيات واختصاصات دائرة الموارد البشرية في  
إمارة الشارقة،  
والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية ولوائحته التنفيذية وتعديلاتهما،  
والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م بشأن الضمان الاجتماعي في إمارة الشارقة وتعديلاته،  
وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:-

### المادة الأولى

يُستبدل بنصوص المواد (٢، ١٠، ١١، ١٤، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧٧) في القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م المشار إليه النصوص الآتية:-

### نطاق تطبيق القانون

#### المادة (٢)

تُطبق أحكام هذا القانون على الموظفين بالجهات الحكومية، ما لم ينص قانون إنشائها أو تنظيمها على خلاف ذلك أو يتم استثنائها من الحاكم أو المجلس.

#### المادة (١٠)

فيما عدا المعينين بنظام الوظائف الخاصة ونظام العقد الخاص ونظام العقد المؤقت، يخضع الموظف عند تعيينه لفترة اختبار مدتها ثلاثة أشهر قابلة للتمديد لمدة مماثلة اعتباراً من تاريخ التعيين، ويجوز للسلطة المختصة بالتعيين إنهاء خدمته في حال ثبوت عدم صلاحيته للوظيفة.

## أنواع التوظيف

### المادة (١١)

١- يكون شغل الوظائف الشاغرة أو المستحدثة وفقاً للأنظمة الآتية :-

- أ- نظام الوظائف الخاصة.
  - ب- نظام الوظائف العامة.
  - ج- نظام وظائف المهندسين.
  - د- نظام وظائف الأئمة والمؤذنين.
  - هـ- نظام وظائف الاطباء والصيادلة وفنيي الطب.
  - و- نظام العقد الخاص.
  - ز- نظام المكافأة الشهرية.
  - ح- نظام العقد المؤقت.
- ٢- للمجلس استحداث أنظمة تعيين أخرى، وتحدد اللائحة الإجراءات والضوابط والأحكام والجدول الخاصة بكل نظام.

### المادة (١٤)

يقيم أداء الموظف الخاضع لأحكام هذا القانون عن عمله ومدى انضباط سلوكه الوظيفي من قبل مسؤوله المباشر في الجهات الحكومية ويعرض التقييم على الدائرة لاتخاذ اللازم وفقاً لللائحة.

### المادة (٢١)

تُنشأ في كل جهة حكومية بقرار من الرئيس أو المدير لجنة تسمى "لجنة التظلمات والشكاوى" تتكون من ثلاثة أعضاء بحد أدنى يرأسها أحدهم، تختص بنظر تظلمات وشكاوى موظفي تلك الجهة، وترفع التوصيات اللازمة بشأنها إلى الرئيس أو المدير.

### المادة (٢٢)

يستحق الموظف علاوته الدورية بناءً على مستوى تقييم أدائه السنوي وطبقاً للدرجات أو الفئات المقررة بالجدول بعد مرور سنة من تاريخ تعيينه، أو تاريخ آخر علاوة دورية استحققت له.

### المادة (٢٤)

يستحق الموظف المواطن علاوة اجتماعية وفق الدرجات المبينة بجدول وظائف المواطنين الواردة باللائحة وتُصرف له عند التعيين.



#### المادة (٢٧)

يُمنح الموظف المواطن الحاصل على درجة الماجستير أو الدكتوراه علاوة شهرية للدرجة العلمية تُحددّها اللائحة.

#### المادة (٣٠)

يجوز ترقية الموظف ترقية مالية أو ترقية وظيفية بموافقة السلطة المختصة بالتعيين، ويجوز ترقية الموظف المواطن ترقية وظيفية إلى درجتين ولمرة واحدة طوال مدة الخدمة. وتُحدد اللائحة ضوابط منح هذه الترقّيات.

#### المادة (٣١)

يجوز للمجلس بناءً على طلب الجهة الحكومية المعنية وعرض الدائرة منح الموظف المواطن الذي يشغل إحدى الوظائف على النظام الخاص أو الدرجة الأولى بنظام الوظائف العامة للمواطنين أو الدرجة السابعة بنظام وظائف المهندسين ترقية مالية استثنائية بنسبة (١٥%) من الراتب ولمرة واحدة طوال مدة الخدمة ، وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة.

#### المادة (٣٢)

يُصرف الأثر المالي لكافة الترقّيات من أول الشهر التالي لتاريخ صدور قرار الترقية.

#### المادة (٣٤)

يُسوّى وضع الموظف المواطن الذي يحصل على مؤهل علمي أثناء الخدمة وفقاً لما تُقرره اللائحة.

#### مواعيد العمل

#### المادة (٣٥)

تُحدد اللائحة أيام العمل ومواعيده، وكذلك نظام العمل عن بعد عند الضرورة، ولا يجوز للموظف أن ينقطع عن عمله إلا في حدود الإجازات المرخص له بها وفقاً لأحكام هذا القانون.

#### الإجازات

#### المادة (٣٦)

الإجازات التي يجوز منحها للموظف هي :-

١. إجازة دورية.
٢. إجازة مرضية.
٣. إجازة مرافق للعلاج داخل الدولة أو خارجها.

٤. إجازة وضع.
٥. إجازة حج.
٦. إجازة حداد.
٧. إجازة عدة.
٨. إجازة دراسية.
٩. إجازة بدون راتب شامل.
١٠. إجازة الأبوة.
١١. الإجازات الاستثنائية.

#### المادة (٣٧)

تُحدد اللائحة مُدد واجراءات وشروط ومتطلبات منح الإجازات المنصوص عليها في المادة رقم (٣٦) من هذا القانون.

#### المادة (٣٨)

باستثناء الحالات التي تنص عليها اللائحة يجب على الموظف أن يستنفد الإجازة الدورية المستحقة له خلال السنة سواء متصلة أو مجزأة وإلا سقط حقه في الاحتفاظ بها فإذا لم تسمح ظروف العمل للموظف بالقيام بالإجازة الدورية المستحقة له أو بجزء منها فيحتفظ له برصيد المتبقي عن هذه السنة ولا يجوز حرمان الموظف لسنتين متتاليتين من القيام بإجازته الدورية المستحقة له وتحدد اللائحة إجراءات تنظيم الإجازات الدورية.

#### المادة (٣٩)

- ١- الموظف الذي ينقطع عن عمله أو لا يباشر عمله فور انتهاء إجازته، خلال مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً متصلة يجوز إنهاء خدمته اعتباراً من تاريخ الانقطاع ما لم يُبدِ أسباباً تقبلها السلطة المختصة.
- ٢- كما يجوز إنهاء خدمة الموظف الذي ينقطع عن عمله ثلاثين يوماً متقطعة خلال السنة بدون عذر تقبله السلطة المختصة.

#### النقل

#### المادة (٤٠)

- ١- يجوز نقل الموظف أو تغيير مسماه الوظيفي بنفس المستوى الوظيفي داخل الجهة الحكومية التي يعمل بها بهدف التدوير الوظيفي بقرار من السلطة المختصة بعد أخذ

موافقة الدائرة، ووفقاً للضوابط والإجراءات التي تُحددها اللائحة، شريطة ألا يؤثر النقل أو تغيير المسمى الوظيفي على حقوق الموظف في الراتب أو الإجازات أو الدرجة المالية المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون واللائحة.

٢- يجوز نقل الموظف من جهته الحكومية إلى أخرى أو أي جهة حكومية داخل الدولة بموافقة السلطة المختصة في كل منهما، شريطة ألا يؤثر النقل على حقوق الموظف في الراتب والإجازات والدرجة المالية، ما لم يوافق كتابةً على ذلك.

#### المادة (٤٤)

تُنظم اللائحة نظام الانضباط الوظيفي وسلوكيات العمل الذي يتضمن حقوق وواجبات الموظف، والإجراءات التي تنظم سلوكه الوظيفي وصولاً لمعايير التميز والجودة.

#### المادة (٤٨)

يجوز للسلطة المختصة وقف الموظف عن عمله إدارياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك، على أن يخطر الموظف بأي وسيلة من وسائل الاتصال أو المراسلات التقليدية أو الالكترونية على الأرقام والعناوين المثبتة في ملف خدمة الموظف، و يجب عرض الموظف الموقوف على لجنة التحقيق أو لجنة الانضباط الوظيفي حسب الإجراءات الواردة في اللائحة.

#### المادة (٤٩)

يترتب على وقف الموظف إدارياً عن عمله وقف صرف نصف راتبه الشامل اعتباراً من تاريخ الوقف، فإذا انتهى التحقيق إلى الحفظ أو عدم ثبوت ارتكابه للمخالفة أو تقرر عليه جزاء الإنذار، صُرف إليه ما تم إيقافه من راتبه الشامل.

#### المادة (٥٠)

لا تحول استقالة الموظف دون السير في إجراءات التحقيق معه، ولا يجوز قبول استقالته إذا كان قد أُحيل إلى لجنة التحقيق أو لجنة الانضباط الوظيفي أو إلى الجهات القضائية المختصة، وينظر في طلب الاستقالة بعد انتهاء التحقيق، أو صدور حكم قضائي. كما لا يحول التحقيق دون إقامة الدعوى المدنية أو الجزائية المترتبة على ذات المخالفة المنسوبة للموظف.

#### المادة (٥٢)

يجوز للسلطة المختصة بناءً على توصية لجنة الانضباط الوظيفي، وبعد أخذ موافقة الدائرة توقيع الجزاءات الإدارية الآتية على الموظف وفقاً للضوابط المحددة في اللائحة:

١- لفت نظر كتابي.

٢- إنذار كتابي.

٣- الخصم من الراتب الأساسي لمدة لا تزيد عن خمسة أيام في المخالفة الواحدة، وبما لا يجاوز ثلاثين يومًا في السنة.

٤- الخصم من الراتب الأساسي لمدة لا تزيد على خمسة عشر يومًا في المخالفة الواحدة، وبما لا يجاوز ستين يومًا خلال السنة.

٥- خصم نصف الراتب الشامل أو الوقف عن العمل بدون راتب شامل، لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر خلال السنة.

٦- الحرمان من العلاوة الدورية.

٧- خفض الراتب بحد أقصى سبع علاوات أو بداية مربوط الدرجة أيهما أقل.

٨- خفض الدرجة والراتب في حدود درجة واحدة وثلاث علاوات فقط.

٩- الفصل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش، أو المكافأة، أو الحرمان من أيهما في حدود (٢٥%)، كحد أقصى.

#### المادة (٥٤)

يوقف الموظف عن العمل بقرار من الرئيس أو المدير إذا حبس احتياطياً في واقعة منسوبة إليه لاتتعلق بالوظيفة أو بسببها ويوقف صرف نصف راتبه الشامل، على أن يُعاد الموظف إلى وظيفته ويُصرف له ماسبق إيقافه من راتبه الشامل في حال قررت السلطة القضائية المختصة حفظ التحقيق أو عدم إقامة الدعوى الجزائية أو براءة الموظف من التهمة المنسوبة إليه وإلا حرم منه.

#### سقوط المخالفة

#### المادة (٥٨)

تسقط المخالفة الوظيفية لأحد الأسباب الآتية:

١- وفاة الموظف.

٢- انقضاء سنتين من تاريخ ارتكابها، وتنقطع هذه المدة باتخاذ أي إجراء تراه السلطة المختصة، وتسري مدة جديدة من تاريخ آخر إجراء اتخذته السلطة المختصة بشأن

- المخالفة ، وفي حال تعدد الموظفين المنسوب لهم ارتكاب نفس المخالفة فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين.
- ٣- إصابة الموظف بعجز يتعذر معه اتخاذ إجراءات التحقيق معه وفقاً لما تقررته اللجنة الطبية المختصة.
- ٤- عدم اتخاذ السلطة المختصة للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة خلال مدة أقصاها (١٠) أيام عمل من تاريخ اكتشاف المخالفة.

#### مستحقات نهاية الخدمة

##### المادة (٦٤)

- تحسب مستحقات نهاية الخدمة للموظف وفقاً لما يلي:-
- ١- الموظف المواطن تُحتسب مستحقاته وفقاً للقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م وتعديلاته المشار إليه.

- ٢- الموظف غير المواطن تُحدد اللائحة أحكام احتساب مكافأة نهاية خدمته.

##### المادة (٦٧)

- يجب على الجهات الحكومية إشراك الموظف المواطن في نظام الضمان الاجتماعي وفقاً للقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ م وتعديلاته المشار إليه، واستقطاع الاشتراكات الشهرية وتحويلها إلى صندوق الضمان الاجتماعي.

##### المادة (٦٨)

- ١- لا يجوز خصم المبالغ المستحقة على الموظف أو الحجز عليها أثناء الخدمة بأية صفة كانت، إلا في الحالات التالية:-
- أ. لاسترداد ما صرف له بدون وجه حق من الحكومة .
- ب. لسداد ما يكون مطلوباً منه للجهات الحكومية أو للحكومة.
- ج. تنفيذاً لحكم قضائي.
- ٢- وفي جميع الأحوال لا يجوز الخصم أو الحجز على ما تزيد نسبته عن (٢٥%) من الراتب الشامل شهرياً، ما لم يوافق الموظف كتابة على ذلك أو كان تنفيذاً لحكم قضائي.

##### المادة (٧٧)

- ١- يصدر المجلس بقرار منه اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المنفذة لأحكامه، كما يصدر المجلس جداول الدرجات المالية والرواتب والمؤهلات والخبرات العملية المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتُلحق باللائحة، وللمجلس تعديل هذه الجداول أو إصدار جداول جديدة بناءً على عرض الدائرة.

٢- يصدر بقرارات من المجلس بناءً على عرض الدائرة الموضوعات التي لم يرد نص بتنظيمها في هذا القانون أو اللائحة وبما لا يتعارض مع أحكامهما.

#### المادة الثانية

تُستحدث مادة جديدة بالرقم (٥٤) مكرر في القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م المشار إليه وتنص على ما يلي:-

#### المادة (٥٤) مكرر

يوقف الموظف عن العمل بقرار من الرئيس أو المدير إذا أحيل للقضاء في جريمة تتعلق بالوظيفة أو بسببها، ويوقف صرف راتبه الشامل، على أن يعاد الموظف إلى وظيفته ويصرف له ماسبق إيقافه من راتبه الشامل في حال قررت السلطة القضائية المختصة حفظ التحقيق أو عدم إقامة الدعوى الجزائية أو براءة الموظف من التهمة المنسوبة إليه وإلا حرم منه، على أن لا يحول ذلك دون مساءلته إدارياً.

#### المادة الثالثة

تُلغى المادتين (٦٩، ٧٠) من القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م المشار إليه.

#### المادة الرابعة

يُبلغ المجلس الاستشاري للإمارة بهذا المرسوم بقانون فور انعقاده.

#### المادة الخامسة

يُعمل بهذا المرسوم بقانون من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُلغى أي حكم يتعارض مع أحكامه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

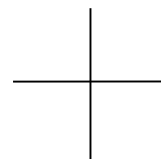
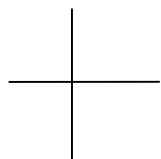
صدر عنا بتاريخ:-

الأربعاء: ٠٧ محرم ١٤٤٢ هـ

الموافق: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة



## قرار إداري

قرار إداري رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تشكيل مجلس إدارة جمعية الشارقة الخيرية



## قرار إداري رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### تشكيل مجلس إدارة جمعية الشارقة الخيرية

نحن سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والمرسوم الأميري رقم (٧) لسنة ٢٠٠٣ م بشأن إعادة تنظيم جمعية الشارقة الخيرية وتعديلاته،  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا القرار الآتي:-

#### المادة (١)

يُشكّل مجلس إدارة جمعية الشارقة الخيرية برئاسة الشيخ/ صقر بن محمد بن خالد القاسمي،  
وعضوية كل من:-

- ١- سعيد غانم مطر السويدي.
- ٢- صالح محمد سعيد القابض الطنيجي.
- ٣- محمد راشد بيّات.
- ٤- د.يعقوب علي سعيد خلف النقي.

#### المادة (٢)

يُوزع المجلس المناصب الإدارية بين أعضائه في أول اجتماع يعقده، وينتخب المجلس نائباً  
للرئيس من بين الأعضاء توافقياً أو عبر الاقتراع السري المباشر.

#### المادة (٣)

مدة العضوية في المجلس أربع سنوات تبدأ من أول اجتماع له، يجوز تمديد مدتها أو مدد  
مماثلة، ويستمر المجلس في تصريف أعماله لدى انتهاء مدته إلى أن يتم تعيين مجلس جديد و  
يجوز إعادة تعيين من انتهت عضويتهم.

#### المادة (٤)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية كل في ما يخصه تنفيذ أحكامه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

الأحد: ٢١ ذي القعدة ١٤٤١هـ

الموافق: ١٢ يوليو ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد القاسمي  
حاكم إمارة الشارقة

قرار إداري رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

التكليف بمهام رئيس دائرة شؤون البلديات والزراعة  
والثروة الحيوانية في إمارة الشارقة

## قرار إداري رقم (٧) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

التكليف بمهام رئيس دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية في إمارة الشارقة  
نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،  
بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
و القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية و  
تعديلاتهما،  
والقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية  
في إمارة الشارقة،  
والمرسوم الأميري رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٠ م بشأن إنهاء خدمة رئيس دائرة،  
ولما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا القرار الآتي :-

### المادة (١)

يُكلّف سعادة الدكتور المهندس/ خليفة مصبح بن أحمد الطنيجي، رئيس دائرة الإسكان عضو  
المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، بتسيير أعمال وكافة شؤون دائرة شؤون البلديات والزراعة  
والثروة الحيوانية "مؤقتاً"، ويُفوض بمهام واختصاصات رئيس الدائرة بالإضافة إلى مهامه  
ومنصبه.

### المادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في  
الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الثلاثاء : ٣٠ ذو القعدة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢١ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد القاسمي

حاكم إمارة الشارقة

قرار إداري رقم ( ٨ ) لسنة 2020م

بشأن

إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الثقة للمعاقين

## قرار إداري رقم (٨) لسنة 2020م

### بشأن

### إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الثقة للمعاقين

نحن عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي، نائب الحاكم نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨م بشأن تنظيم مجلس الشارقة الرياضي،

والقرار الإداري رقم (٧) لسنة ٢٠١٧م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الثقة للمعاقين،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:-

### المادة (١)

يُعاد تشكيل مجلس إدارة نادي الثقة للمعاقين برئاسة سعادة الدكتور/ طارق سلطان بن خادم، وعضوية كل من:

- ١- السيدة/ بدرية عبيد سلمان السويدي.
- ٢- السيد/ حميد علي العبدار الشامسي.
- ٣- السيد/ حيدر طالب عبدربه اربيع.
- ٤- السيد/ عبدالغفور علي صالح.
- ٥- السيد/ عبدالله إبراهيم الشيخ نصّار.
- ٦- السيد/ عبدالله إبراهيم علي الزعابي.
- ٧- السيدة/ كلثم عبيد بخيت المطروشي.
- ٨- السيدة/ مريم علي عبدالله الشحي.

### المادة (٢)

يُوزّع المجلس المناصب الإدارية بين أعضائه في أول اجتماع له، وينتخب المجلس نائباً للرئيس توافقياً أو عبر الاقتراع السري المباشر.

### المادة (٣)

مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار، ويستمر المجلس في تصريف أعماله لدى انتهاء مدته إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارة جديد أو التجديد للمجلس المنتهي.

### المادة (٤)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلُّ فيما يخصه، ويُندشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الثلاثاء: ٧ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢٨ يوليو ٢٠٢٠ م

عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي

نائب حاكم إمارة الشارقة

نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار إداري رقم (٩) لسنة 2020م

بشأن

إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي خورفكان

للمعاقين



## قرار إداري رقم (٩) لسنة 2020م

### بشأن

### إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي خورفكان للمعاقين

نحن عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي، نائب الحاكم نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨م بشأن تنظيم مجلس الشارقة الرياضي،

والقرار الإداري رقم (٨) لسنة ٢٠١٧م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي خورفكان للمعاقين وتعديلاته،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:-

### المادة (١)

يُعاد تشكيل مجلس إدارة نادي خورفكان للمعاقين برئاسة سعادة الدكتور/ عبدالرزاق أحمد رشيد بني رشيد، وعضوية كل من:

- ١- السيد/ أحمد حسن القاضي الحمادي.
- ٢- السيد/ خليل محمد جمعة المنصوري.
- ٣- السيدة/ عائشة أحمد عبدالله الحمودي.
- ٤- السيد/ عبدالله علي سعيد النقي.
- ٥- السيد/ علي أحمد محمد النقي.
- ٦- السيد/ علي عبيد سالم المرشدة.
- ٧- السيد/ لؤي سعيد علي علاي.
- ٨- السيدة/ منى سعيد عبيد اليحيائي.

## المادة (٢)

يُوزَّع المجلس المناصب الإدارية بين أعضائه في أول اجتماع له، وينتخب المجلس نائباً للرئيس توافقياً أو عبر الاقتراع السري المباشر.

## المادة (٣)

مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار، ويستمر المجلس في تصريف أعماله لدى انتهاء مدته إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارة جديد أو التجديد للمجلس المنتهي.

## المادة (٤)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الثلاثاء: ٧ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ٢٨ يوليو ٢٠٢٠م

عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي

نائب حاكم إمارة الشارقة

نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار إداري رقم ( ١٠ ) لسنة 2020م

بشأن

إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الشارقة الدولي  
للرياضات البحرية

## قرار إداري رقم (١٠) لسنة 2020م

### بشأن

### إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الشارقة الدولي للرياضات البحرية

نحن عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي، نائب الحاكم نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولانحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨م بشأن تنظيم مجلس الشارقة الرياضي،

والقرار الإداري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الشارقة الدولي للرياضات البحرية،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:-

### المادة (١)

يُعاد تشكيل مجلس إدارة نادي الشارقة الدولي للرياضات البحرية برئاسة سعادة / خالد جاسم سيف المدفع، وعضوية كل من:

- ١- السيد/ أحمد عبيد يوسف القصير.
- ٢- السيد/ حسن محمد علي الزعابي.
- ٣- السيد/ حميد خلفان سعيد الكندي.
- ٤- السيد/ حميد علي حميد المهيري.
- ٥- السيدة/ حياة مال الله مطر ال علي.
- ٦- السيد/ عبدالله سعيد عبدالله السلامي.
- ٧- السيد/ فهد أحمد عبدالله الخميري.
- ٨- السيد/ محمد أحمد عماد الكمالي.

### المادة (٢)

يُوزع المجلس المناصب الإدارية بين أعضائه في أول اجتماع له، وينتخب المجلس نائباً للرئيس توافقياً أو عبر الاقتراع السري المباشر.

### المادة (٣)

مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار، ويستمر المجلس في تصريف أعماله لدى انتهاء مدته إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارة جديد أو التجديد للمجلس المنتهي.

### المادة (٤)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلُّ فيما يخصه، ويُندشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الثلاثاء: ٧ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢٨ يوليو ٢٠٢٠ م

عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي

نائب حاكم إمارة الشارقة

نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار إداري رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠ م  
بتعديل القرار الإداري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ م  
بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الشطرنج  
والثقافة للفتيات بالشارقة

قرار إداري رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠ م

بتعديل القرار الإداري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ م

بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الشطرنج والثقافة للفتيات بالشارقة  
نحن عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي، نائب الحاكم نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة  
الشارقة،  
بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة  
ولائحته الداخلية وتعديلاته،  
والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم مجلس الشارقة الرياضي،  
والقرار الإداري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي الشطرنج  
والثقافة للفتيات بالشارقة،  
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،  
أصدرنا القرار الآتي:

#### المادة (١)

تُستبدل عضو مجلس إدارة نادي الشطرنج والثقافة للفتيات بالشارقة السيدة/ أسماء مكرم  
صالح ناصر، وتحل محلها السيدة/ ايمان محمد مبارك ال علي، ويُكمل العضو الجديد مدة  
عضوية سلفه.

#### المادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في  
الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

الثلاثاء : ٧ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٢٨ يوليو ٢٠٢٠ م

عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي  
نائب حاكم إمارة الشارقة  
نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار إداري رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة نادي اتحاد كلباء

لكرة القدم



## قرار إداري رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة نادي اتحاد كلباء لكرة القدم

نحن عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي، نائب الحاكم نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولانحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم مجلس الشارقة الرياضي،

والقرار الإداري رقم (٥) لسنة ٢٠١٩ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة نادي اتحاد كلباء لكرة القدم،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:-

### المادة (١)

يُعاد تشكيل مجلس إدارة شركة نادي اتحاد كلباء لكرة القدم برئاسة سعادة/ علي حسين علي حسين اللوغانى، وعضوية كل من:

١- السيد/ أحمد صالح حسن المختن.

٢- السيد/ عبدالعزيز مبارك عبدالرحيم اللوغانى.

٣- السيد/ عيسى موسى محمد بن هويدن.

٤- السيد/ محمد عبدالله محمد سعيد الزعابي.

٥- السيد/ فيصل عبدالله محمد البيرق اللوغانى.

٦- السيد/ مايد محمد جمعة حميد المرashedة.

٧- السيد/ محمد مطر عبدالله الزعابي.

### المادة (٢)

يُوزع المجلس المناصب الإدارية بين أعضائه في أول اجتماع له، وينتخب المجلس نائباً للرئيس توافقياً أو عبر الاقتراع السري المباشر.

### المادة (٣)

مدة العضوية في المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار، ويستمر المجلس في تصريف أعماله لدى انتهاء مدته إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارة جديد أو التجديد للمجلس المنتهي.

### المادة (٤)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلُّ فيما يخصه، ويُندشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ :-

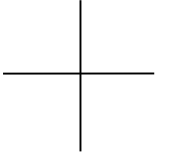
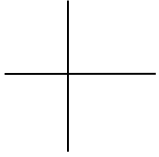
الثلاثاء: ٧ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ٢٨ يوليو ٢٠٢٠م

عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي

نائب حاكم إمارة الشارقة

نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة



قرار إداري رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ م  
بتعديل القرار الإداري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ م  
بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي اتحاد كلباء  
الثقافي الرياضي

قرار إداري رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ م

بتعديل القرار الإداري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ م

بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي اتحاد كلباء الثقافي الرياضي

نحن عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي نائب الحاكم نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم مجلس الشارقة الرياضي،

والقرار الإداري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ م بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة نادي اتحاد كلباء الثقافي الرياضي،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:-

#### المادة (١)

يُستبدل عضو مجلس إدارة نادي اتحاد كلباء الثقافي الرياضي السيد/ عيسى موسى محمد بن هويدن، ويحل محله السيد/ علي عبيد محمد المراشدة، ويكمل العضو الجديد مدة عضوية سلفه.

#### المادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:-

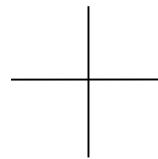
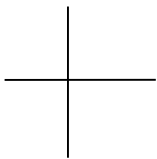
الأحد: ١٩ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٠٩ أغسطس ٢٠٢٠ م

عبدالله بن سالم بن سلطان القاسمي

نائب حاكم إمارة الشارقة

نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة



## قرار المجلس التنفيذي

قرار المجلس التنفيذي رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن

فض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل السنوي  
الخامس عشر للمجالس البلدية في إمارة الشارقة

## قرار المجلس التنفيذي رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### فض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل السنوي

### الخامس عشر للمجالس البلدية في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤ م بشأن البلديات في إمارة الشارقة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما،

والقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية في إمارة الشارقة،

وبناء على عرض رئيس دائرة شؤون البلديات والزراعة والثروة الحيوانية وموافقة المجلس التنفيذي ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

#### المادة (١)

يُفض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل السنوي الخامس عشر للمجالس البلدية في إمارة الشارقة يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ ذو القعدة ١٤٤١ هـ الموافق ١٤ يوليو ٢٠٢٠ م.

#### المادة (٢)

تستمر اللجان العامة في المجالس البلدية بتسيير أعمال المجالس البلدية المعنية فيما بين أدوار الانعقاد.

#### المادة (٣)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ٢٣ ذو القعدة ١٤٤١ هـ

الموافق: ١٤ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة

رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ م  
بتعديل

قرار المجلس التنفيذي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م بشأن  
نظام الربط الالكتروني لمحلات الهواتف المتحركة



## قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ م

بتعديل

## قرار المجلس التنفيذي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م بشأن نظام الربط الالكتروني لمحلات

الهواتف المتحركة

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ م في شأن العاملين على الملاك المحلي بشرطة الشارقة وتعديلاته، وقرار المجلس التنفيذي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م بشأن نظام الربط الالكتروني لمحلات الهواتف المتحركة،

وبناء على عرض قائد عام شرطة الشارقة وموافقة المجلس التنفيذي ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

### المادة الأولى

تُستحدث مادة جديدة بالرقم (٧) مكرر في قرار المجلس التنفيذي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م المشار إليه، وتنص على ما يلي:

### "المادة (٧) مكرر"

على محلات تجارة الهواتف المتحركة تسديد قيمة المخالفة الموقعة عليها خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ إخطارها وفي حالة عدم التزامها بالسداد خلال المدة المشار إليها تفرض عليها غرامة قدرها (١٠٠) مئة درهم إضافية عن كل شهر تأخير أو جزء منه.

### المادة الثانية

يُضاف البند رقم (٤) أدناه إلى جدول المخالفات والغرامات المرافق لقرار المجلس التنفيذي رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢ م المشار إليه:

م	المخالفة	الغرامة
٤	عدم تجديد الاشتراك بالنظام	٥٠٠ درهم

### المادة الثالثة

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ٢٩ ذو القعدة ١٤٤١هـ

الموافق: ٢١ يوليو ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي  
ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة  
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار المجلس التنفيذي رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

ترقية مستشار قانوني في الإدارة القانونية بمكتب سمو

الحاكم

## قرار المجلس التنفيذي رقم (٢١) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

ترقية مستشار قانوني في الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

### المادة (١)

يُرقى المستشار القانوني/ عيسى سيف أحمد بن حنظل، بالإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم إلى درجة مدير دائرة.

### المادة (٢)

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من الأول من أغسطس ٢٠٢٠ م وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الأحد: ٥ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٢٦ يوليو ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة

رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٢) لسنة 2020م  
بشأن  
تشكيل اللجنة العليا للموارد البشرية في إمارة الشارقة

## قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### تشكيل اللجنة العليا للموارد البشرية في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما،

والمرسوم الأميري رقم (١) لسنة ٢٠١٥ م بشأن تنظيم عمل اللجان في إمارة الشارقة،

وقرار المجلس التنفيذي رقم (٧) لسنة ٢٠١٥ م بشأن اعتماد الدليل التنظيمي لعمل اللجان في إمارة الشارقة،

وقرار المجلس التنفيذي رقم (٤) لسنة ٢٠١٦ م بشأن تشكيل اللجنة العليا للموارد البشرية في إمارة الشارقة،

وبناء على عرض رئيس دائرة الموارد البشرية وموافقة المجلس التنفيذي ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

### المادة (١)

تُشكّل اللجنة العليا للموارد البشرية برئاسة سعادة الدكتور/ طارق سلطان بن خادم، عضو المجلس التنفيذي – رئيس دائرة الموارد البشرية وعضوية كل من:

- |  |  |
|--|--|
| ١- سعادة/ عبدالله محمد سالم العويس             | عضو المجلس التنفيذي – رئيس دائرة الثقافة – نائب رئيس اللجنة. |
| ٢- سعادة/ علي سالم عبدالرحمن المدفع            | عضو المجلس التنفيذي – رئيس هيئة مطار الشارقة الدولي.         |
| ٣- سعادة/ أسماء راشد سلطان بن طليعة            | أمين عام المجلس التنفيذي.                                    |
| ٤- سعادة/ صلاح سالم المحمود                    | مدير عام هيئة الشارقة للوثائق والأرشيف.                      |
| ٥- سعادة المستشار الدكتور/ منصور محمد بن نصّار | مدير عام الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم.                 |
| ٦- سعادة/ عبدالله سالم المشوي                  | مدير دائرة الموارد البشرية – مقرر اللجنة.                    |

## المادة (٢)

مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات يجوز تمديدتها لمدة أو مُدد مماثلة تبدأ من تاريخ أول اجتماع لها وتستمر اللجنة في تصريف أعمالها لدى انتهاء مدتها إلى أن يتم تشكيل لجنة جديدة ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدة عضويتهم.

## المادة (٣)

تعقد اللجنة اجتماعاتها العادية بدعوة من رئيسها أو نائبه - في حال غياب الرئيس - مرة على الأقل شهرياً إلا إذا اقتضت الضرورة أن تجتمع اللجنة لأكثر من ذلك.

## المادة (٤)

لا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف عدد الأعضاء شريطة أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم وتصدر قراراتها وتوصياتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي في الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

## المادة (٥)

تُدوّن قرارات وتوصيات اللجنة في محاضر يوقع عليها رئيس الاجتماع ومقرر اللجنة وتصدر القرارات والتوصيات بتوقيع رئيس اللجنة.

## المادة (٦)

للجنة دعوة من تراه من ذوي الخبرة لحضور اجتماعاتها دون أن يكون لهم صوت محدود في مداولاتها ولرئيس اللجنة أن يُحدد المكافآت التي تُمنح لهم.

## المادة (٧)

ترفع اللجنة التوصيات التي ترى عرضها على المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة لأخذ توجيهاته بشأنها.

## المادة (٨)

يجوز للجنة تشكيل فرق عمل ولجان فرعية متخصصة لدراسة بعض المواضيع المطروحة عليها ويصدر بتشكيل تلك الفرق واللجان وبتحديد مكافآتهم قرار من رئيس اللجنة.

## المادة (٩)

يلتزم رئيس وأعضاء اللجنة بما يلي:-

- ١- مراعاة السرية في المداولات والتوصيات حول الموضوعات المعروضة على اللجنة.
- ٢- التنحي عن حضور اجتماعات اللجنة التي يتم خلالها مناقشة تظلمات موظفي الجهات الحكومية التي يتبعها رئيس أو عضو اللجنة.

#### المادة (١٠)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه ويُشر في الجريدة الرسمية.

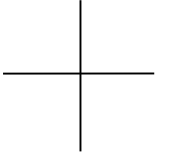
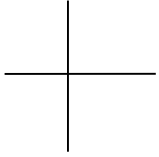
صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ١٤ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ٠٤ أغسطس ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي  
ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة  
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة





قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن  
الحضانات الحكومية في إمارة الشارقة

## قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### الحضانات الحكومية في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٥ م بشأن تنظيم مجلس الشارقة للتعليم،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٧ م بشأن النظام المالي لحكومة الشارقة ولائحته التنفيذية،

وقرار المجلس التنفيذي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٣ م بتعديل قرار المجلس التنفيذي رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ م بشأن الحضانات الحكومية في إمارة الشارقة،

وبناءً على عرض رئيس مجلس الشارقة للتعليم وموافقة المجلس التنفيذي ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

### التعريفات

#### المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص خلاف ذلك:

الإمارة:	إمارة الشارقة.
الحكومة:	حكومة الإمارة.
المجلس التنفيذي:	المجلس التنفيذي للإمارة.
المجلس:	مجلس الشارقة للتعليم.
الحضانة:	المؤسسة التعليمية الحكومية في الإمارة والمخصصة لرعاية الأطفال من عمر (٣) أشهر وحتى (٤) سنوات.

### شروط التسجيل

#### المادة (٢)

يُشترط لتسجيل الأطفال في الحضانات ما يلي:

١- أن تكون أم الطفل موظفة.

- ٢- التقدم للتسجيل في المواعيد المحددة لذلك من المجلس.
- ٣- الالتزام بدفع الرسوم المقررة بعد القبول النهائي في المواعيد المحددة وإلا جاز للحضانة عدم استقبال الطفل.
- ٤- أن يكون أحد الوالدين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٥- إحضار ولي الأمر الطفل للمقابلة الشخصية في الموعد والمكان المحدد من إدارة الطفولة المبكرة لدى المجلس.
- ٦- يحق للحضانة إلغاء تسجيل الطفل في الحالات الخاصة التي تعرض سلامة الأطفال الآخرين للخطر.
- ٧- يجوز لرئيس المجلس استثناء أطفال الأمهات غير العاملات وقبولهم بالحضانة وفق اشتراطات محددة، مثل:
- أ- توفر شواغر في الحضانة.
- ب- الحالة الصحية للطفل والتي تتطلب تواجده مع الأطفال بموجب تقرير طبي.
- ج- عدم قدرة الأم صحياً على رعاية الطفل ويثبت ذلك بموجب تقرير طبي.
- د- الأمهات الدارسات في الفترة الصباحية واللاتي تزيد فترة دراستهن عن أربع ساعات في اليوم.
- هـ- وفاة الأم.
- ٨- أي شروط أخرى يقترحها المجلس ويوافق عليها المجلس التنفيذي.

#### أولوية التسجيل

#### المادة (٣)

يكون تسجيل الأطفال في الحضانات الحكومية وفق الترتيب والأولوية الآتية:

- ١- أطفال موظفات الحكومة التي تكون الحضانات ملحقه أو تابعة لمقر عملهم.
- ٢- أطفال موظفي وموظفات الحكومة.
- ٣- أطفال الموظفين غير العاملات في الدوائر والهيئات والمؤسسات الحكومية بالإمارة.

## الرسوم

### المادة (٤)

تُعتمد الرسوم المحددة في الجدول أدناه مقابل التحاق الأطفال في الحضانات في الفترات الآتية:

#	الفترة	الرسم الشهري بالدرهم عن كل طفل
١	الفصل الدراسي الأول (سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر)	(٨٠٠) عن كل شهر.
٢	الإجازة الشتوية (ديسمبر)	(١٠٠٠)
٣	الفصل الدراسي الثاني (يناير، فبراير، مارس)	(٨٠٠) عن كل شهر.
٤	الفصل الدراسي الثالث (أبريل، مايو، يونيو)	(٨٠٠) عن كل شهر.
٥	الإجازة الصيفية (يوليو، أغسطس)	(١٠٠٠) عن كل شهر.

### المادة (٥)

تُفرض غرامة تأخير قدرها (٥٠) درهماً عن كل ساعة تأخير في حال تأخروا في الأمر عن استلام الطفل بعد نهاية الدوام الرسمي للحضانة.

### المادة (٦)

يستوفي المجلس كافة الرسوم والغرامات المحددة في هذا القرار لصالح خزانة الحكومة.

### المادة (٧)

يحق للحضانة عدم استقبال الأطفال خلال الفصل الدراسي في الحالات الآتية:

- ١- أغراض التدريب المهني والتطوير للكادر الوظيفي بالحضانة وفق برنامج تدريبي معتمد.
- ٢- الظروف الطارئة والتي تتعلق بسلامة الطفل والكادر الوظيفي بالحضانة.

### المادة (٨)

يصدر رئيس المجلس القرارات والقواعد والنظم والسياسات والتعاميم اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

#### المادة (٩)

يُلغى قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٣ م بتعديل قرار المجلس التنفيذي رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ م بشأن الحضانات الحكومية في إمارة الشارقة.

#### المادة (١٠)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ١٤ ذو الحجة ١٤٤١ هـ

الموافق: ٠٤ أغسطس ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة

رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ م  
بتعديل

قرار المجلس التنفيذي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م  
بإعادة تشكيل لجان فض المنازعات الإيجارية في إمارة الشارقة

قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢٠ م

بتعديل

قرار المجلس التنفيذي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م

بإعادة تشكيل لجان فض المنازعات الإجارية في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي  
لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته  
الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر في إمارة الشارقة ولائحته  
التنفيذية وتعديلاتها،

والمرسوم الأميري رقم (١) لسنة ٢٠١٥ م بشأن تنظيم عمل اللجان في إمارة الشارقة،

والقرار الوزاري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٢٠ م في شأن ندب قضاة لرئاسة لجان فض المنازعات

الإجارية ولجنتي الاستئناف ودوائر التنفيذ في إمارة الشارقة،

وقرار المجلس التنفيذي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م بإعادة تشكيل لجان فض المنازعات الإجارية في

إمارة الشارقة وتعديلاته،

وبناءً على موافقة المجلس التنفيذي ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

#### المادة (١)

تضاف إلى المادة رقم (٦) من قرار المجلس التنفيذي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م المشار إليه البنود رقم  
(٣) و (٤) وتنص على الآتي:

٣- يجوز بقرار من المشرف العام على لجان فض المنازعات الإجارية تكليف القضاة و/أو  
أمناء السرب لجان فض المنازعات الإجارية بتولي مهام إضافية في غير اللجان أو الدوائر  
التابعين لها كل وفق اختصاصه وذلك في حال غياب نظائريهم في اللجان أو الدوائر  
الأخرى وفق ما تقتضيه مصلحة العمل.

٤- بمراعاة البند رقم (٣) من هذه المادة، يستحق المكلف بتولي مهام إضافية مكافأة  
إضافية تساوي قيمة المكافأة المحددة عن كل جلسة بالجدول المرافق لقرار المجلس  
التنفيذي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠ م المشار إليه.

## المادة (٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ٢١ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ١١ أغسطس ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة

رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة



قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

تمديد إعارة مستشار الشؤون البرلمانية في المجلس الاستشاري

لإمارة الشارقة

## قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

تمديد إعارة مستشار الشؤون البرلمانية في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على ميثاق جامعة الدول العربية والنظام الداخلي لمجلس الجامعة،  
والنظام الأساسي للبرلمان العربي للطفل،

وقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (٨٢٥٩-د.ع (١٤٩) - ج ٢ -

(٢٠١٨/٣/٧) بشأن الموافقة على تعيين الأمين العام للبرلمان العربي للطفل،

والقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ م بشأن الموارد البشرية لإمارة الشارقة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما،

والمرسوم الأميري رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تعيين مستشار للشؤون البرلمانية في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة،

وقرار المجلس التنفيذي رقم (٢١) لسنة ٢٠١٨ م بشأن إعارة مستشار الشؤون البرلمانية في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

### المادة (١)

تُمدد إعارة سعادة/ أيمن عثمان باروت الباروت البارودي (مستشار الشؤون البرلمانية في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة) إلى البرلمان العربي للطفل.

### المادة (٢)

تكون مدة الإعارة سنة واحدة اعتباراً من الأول من شهر يوليو ٢٠٢٠ م ويجوز تمديد مدتها لمدة أو مدد مماثلة بقرار من المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة.

### المادة (٣)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ٢١ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ١١ أغسطس ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي  
ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة  
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠ م  
بشأن  
اعتماد رسوم ومخالفات نشاط النقل المدرسي في  
إمارة الشارقة

## قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### اعتماد رسوم ومخالفات نشاط النقل المدرسي في إمارة الشارقة

نحن سلطان بن محمد سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٦ م بشأن تنظيم أهداف وصلاحيات واختصاصات هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة،

والقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٧ م بشأن المخالفات والجزاءات الإدارية في إمارة الشارقة،

والقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ م بشأن تنظيم هيئة الشارقة للتعليم الخاص،

والقرار الإداري رقم (١٧) لسنة ٢٠١٩ م بشأن لائحة تنظيم نشاط النقل المدرسي في إمارة الشارقة،

وقرار المجلس التنفيذي رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٩ م بشأن اعتماد دليل تسعير الخدمات الحكومية لحكومة الشارقة،

وبناءً على عرض رئيس هيئة الطرق والمواصلات وموافقة المجلس التنفيذي ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

### المادة (١)

تعتمد الجداول رقم (١) و (٢) المرفقة لهذا القرار بشأن الرسوم والمخالفات الإدارية المتعلقة بمزاولة نشاط النقل المدرسي في إمارة الشارقة.

### المادة (٢)

- ١- دون الإخلال بأي عقوبة ينص عليها أي تشريع ساري في الإمارة، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالجزاءات الإدارية المنصوص عليها في الجداول رقم (١) و (٢) المرفقة لهذا القرار.
- ٢- يوقع الجزاء في حال تكرار ارتكاب المخالفة خلال سنة واحدة من تاريخ توقيع المخالفة السابقة لها وتضاعف قيمة الغرامة المترتبة على ارتكاب المخالفة للمرة الثالثة من تاريخ ارتكاب المخالفة السابقة لها.

- ٣- يجوز لكل من هيئة الطرق والمواصلات وهيئة الشارقة للتعليم الخاص في إمارة الشارقة كلٌ وفق اختصاصه توقيع إحدى التدابير الإدارية الآتية على مرتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا القرار بالإضافة إلى الجزاء المقرر لكل منها:

- أ- إلغاء أو تعديل التصاريح أو الرخص أو الموافقات الصادرة عنها.  
ب- الإيقاف الدائم أو المؤقت لكل أو بعض المشاريع والأنشطة أو المعاملات.

### المادة (٣)

تستوفي هيئة الطرق والمواصلات وهيئة الشارقة للتعليم الخاص في إمارة الشارقة كافة الرسوم والغرامات المشار إليها في هذا القرار وفق اختصاص كل منهما لصالح خزينة حكومة الإمارة.

### المادة (٤)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ٢١ ذو الحجة ١٤٤١هـ

الموافق: ١١ أغسطس ٢٠٢٠م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي  
ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة  
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة

الجدول رقم (١) بشأن رسوم وغرامات هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة  
المرافق لقرار المجلس التنفيذي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠ م

أولاً: رسوم مزاولة نشاط النقل المدرسي للشركات والمؤسسات التعليمية المرخصة في إمارة الشارقة

#	البيان	قيمة الرسم بالدرهم
١	إصدار جديد أو إضافة نشاط	(٥,٠٠٠) لمرة واحدة فقط
٢	تجديد النشاط	(١,٠٠٠) سنوياً
٣	إصدار أو تجديد تصريح حافلة مدرسية	(١,٠٠٠) سنوياً
٤	إصدار أو تجديد تصريح سائق حافلة مدرسية	(٢٥٠) سنوياً
٥	دورة تدريبية لسائق حافلة مدرسية لكل دورة	(٢٠٠)
٦	إصدار بدل فاقد أو بدل تالف لتصريح سائق حافلة مدرسية أو تصريح حافلة مدرسية	(١٠٠)
٧	إصدار موافقة تركيب إعلان على حافلة مدرسية	(٢٠٠)
٨	إصدار بطاقة مندوب	جديدة
٩		تجديد
١٠		بدل فاقد

ثانياً: رسوم مزاولة نشاط النقل المدرسي للشركات والمؤسسات التعليمية المرخصة خارج  
إمارة الشارقة وتقوم بمزاولة النشاط في إمارة الشارقة

#	البيان	قيمة الرسم بالدرهم		
		سنة واحدة	ستة أشهر	شهر واحد
١	رسوم إصدار أو تجديد تصريح مؤقت لسائق حافلة مدرسية	(٥٠٠)	(٢٥٠)	(٧٠)
٢	رسوم إصدار أو تجديد تصريح مؤقت لحافلة مدرسية	(٢,٠٠٠)	(١,٠٠٠)	(١٧٠)
٣	إضافة عقد فرعي للحافلة	(١٠٠)		
4	إصدار بدل فاقد أو بدل تالف لتصريح سائق حافلة مدرسية أو تصريح حافلة مدرسية	(١٠٠)		
٥	إصدار أو تجديد بطاقة مندوب	(١٢٠)		
٦	بدل فاقد لبطاقة مندوب إصدار	(٥٠)		
٧	إصدار موافقة تركيب إعلان على حافلة مدرسية	(٢٠٠)		
٨	دورة تدريبية لسائق حافلة مدرسية	(٢٠٠)		
مع عدم الإخلال بأي من بنود الرسوم من (١) إلى (٨) الواردة في ثانياً تضاف الرسوم أدناه للشركات المرخصة خارج الإمارة ولديها عقود مبرمة مع مؤسسات تعليمية مرخصة في إمارة الشارقة				
#	البيان	الرسم بالدرهم		
٩	إصدار أو تجديد تصريح مؤقت لمزاولة نشاط النقل المدرسي	(٢,٠٠٠) سنوياً		
١٠	تحديد وجهة النقل داخل إمارة الشارقة (من الشارقة إلى الشارقة)	لكل حافلة(١٠٠)		



ثالثاً: الغرامات

#	المخالفة	الجزء الإداري أو قيمة الغرامة بالدرهم		
		للمرة الأولى	للمرة الثانية	للمرة الثالثة أو أكثر
1	مزاولة النقل المدرسي دون إضافة النشاط في الرخصة التجارية	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
٢	تشغيل حافلة غير مطابقة للمواصفات الفنية المعتمدة من الهيئة	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)
3	استخدام سائق يحمل تصريح صادر من الهيئة على كفالة شركة أخرى لا تتبع لنفس المالك	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)
4	استخدام الحافلة المدرسية لغير الغرض الذي خصصت من أجله	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
5	عدم الاحتفاظ بسجلات الحوادث وفقاً للنموذج المعد من هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة	إنذار	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)
6	عدم التزام المشغل بإلحاق السائق بالدورات التدريبية التي تقررها الهيئة	إنذار	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)
7	عدم صلاحية الكاميرات أو عدم وجودها	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)
8	عدم الاحتفاظ بتسجيلات الدوائر التليفزيونية لمدة لا تقل عن (٩٠) يوماً	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)
9	عدم وجود خطة نقل تبين مسارات الحركة ونقاط الانطلاق والتوقف	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)
10	عدم إبراز قائمة بأسماء الطلبة في الحافلة عند الطلب من موظفي الهيئة	إنذار	(٢٠٠)	(٤٠٠)
11	عدم التزام المشغل بتعيين منسق بينه وبين المؤسسات التعليمية المعنية للإشراف على تنظيم الخدمة وحركة سير الحافلات المدرسية	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
12	إجراء تحديث لخطوط سير الحافلات من المشغل دون الحصول على موافقة المؤسسة التعليمية	إنذار	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)
3١	عدم الفصل بين الطلاب والطالبات من الصف الخامس وما فوق داخل الحافلة	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
4١	تجاوز عدد أطفال الحضانة (أقل من أربع سنوات) المنقولين في الحافلة لعشرين طفل أو الحد الأقصى المسموح به وفق ترخيص الحافلة (أيهما أقل).	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)

51	تجاوز عدد الطلاب المنقولين في الحافلة لعدد المقاعد أو الحد الأقصى المسموح به وفق ترخيص الحافلة أيهما أقل.	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
61	عدم تأمين حافلة بديلة خلال ساعة واحدة لنقل الطلاب لوجهتهم في حال تعطل الحافلة أو تعرضها لحادث.	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
17	تصليح أو إجراء صيانة على الحافلات أو ترك أي معدات أو قطع داخل حرم المؤسسة التعليمية أو بجانب أسوارها أو المنطقة المحيطة بها.	إنذار	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
18	مزاولة نشاط النقل المدرسي بدون تصريح (الحافلة)	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
19	انتهاء التصريح المؤقت لأكثر من (٧) أيام (الحافلة)	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)
20	عدم استعمال ذراع التوقف وإشارات التنبيه عند عبور الطلاب للطرق والممرات وعند صعود ونزول الطلبة خارج الحرم المدرسي	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)
21	عدم التدقيق في تجهيزات السلامة للحافلات وفقاً للمواصفات التي تحددها هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة.	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)
22	عدم تغيير صنف المركبة في ملكية الحافلة المشغلة في النقل المدرسي إلى حافلة مدرسية	إنذار	(٢٠٠)	(٥٠٠)
23	تشغيل الحافلات المدرسية مدة تتجاوز العشر سنوات من سنة التصنيع	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
24	عدم إجراء صيانة عامة للحافلة والفحص الدوري لكل (١٠,٠٠٠) كيلومتر كحد أقصى وعدم تقديم سجلات تثبت ذلك لموظف هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة	إنذار	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)
25	عدم صلاحية أو عطل نظام التكييف في الحافلة	(٢٠٠)	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)
26	عدم تغطية أو إزالة كلمة "حافلة مدرسية" أو إشارة الحافلة المدرسية في حال تشغيل الحافلة في غير النقل المدرسي.	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)
27	عدم نظافة الحافلة من الداخل أو الخارج	(٢٠٠)	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)
28	عدم التأكد من سلامة الهيكل الخارجي للحافلة بوجود أية حوادث أو صداد أو تلف الملصقات	إنذار	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)
29	عدم التأكد من صلاحية أبواب الطوارئ وعملها مع منبه الإنذار.	(٥٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
30	تشوه المظهر الخارجي للحافلة أو وجود بقايا ملصقات	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)

31	عدم صلاحية ذراع التوقف للعمل	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
32	عدم تأكد السائق من خلو الحافلة من الطلبة عند الوصول لنقطة النهاية.	(٣٠,٠٠٠)	(٤٠,٠٠٠)	(٥٠,٠٠٠)
33	تركيب إعلانات أو ملصقات إضافية دون الحصول على الموافقة المسبقة	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)	(٨,٠٠٠)
34	عدم الالتزام بالمواصفات أو المواقع المحددة لتركيب الإعلانات على الهيكل الخارجي للحافلة	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
35	تنزيل طالب في مكان غير مخصص لنزوله دون وجود موافقة خطية من المؤسسة التعليمية	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
36	تجاوز زمن الرحلة ساعة واحدة منذ انطلاق الرحلة حتى تنزيل آخر طالب.	إنذار	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)
37	مزاولة نشاط النقل المدرسي بإبرام عقد مع مؤسسة تعليمية مرخصة في إمارة الشارقة قبل إصدار التصريح المؤقت للنشاط (خاص بالشركات خارج الإمارة)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
38	الوجهة الفعلية مخالفة للوجهة المحددة في التصريح المؤقت للحافلة (خاص بالشركات خارج الإمارة)	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
39	الركاب من مؤسسة تعليمية غير مدرجة في التصريح المؤقت (خاص بالشركات خارج الإمارة)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠)
40	استخدام ذراع التوقف في غير المواضع المحددة من هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة.	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠)
41	مزاولة السائق نشاط النقل المدرسي بدون تصريح	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠)
42	انتهاء تصريح السائق لأكثر من (٧) أيام	(٥)	(١,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)
43	عدم التأكد من تزويد الحافلة بالوقود أو تزويدها به أثناء نقل الطلاب	إنذار	(٥)	(١,٠٠٠)
44	قيادة الحافلة دون التأكد من إغلاق جميع الأبواب	إنذار	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)
45	قيادة الحافلة أثناء تعطل المساحات في الأجواء الماطرة أو في الأجواء التي تحجب الرؤية	إنذار	(٥)	(١,٠٠٠)
46	عدم التزام السائق بارتداء الزي المعتمد أثناء القيام بعمليات النقل المدرسي أو عدم المحافظة على المظهر	إنذار	(2)	(٥)

47	عدم إبراز التصريح (السائق/الحافلة) أو الرخصة أو الملكية أو أي مستندات أخرى وفق طلب موظف هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة	(١٠٠)	(2)٠٠	(٣٠٠)
48	استخدام الهاتف أثناء قيادة الحافلة	(5)٠٠	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)
49	تناول الطعام والشراب أو التدخين أو السماح للآخرين بالتدخين داخل الحافلة وفي أي وقت من الأوقات	(5)٠٠	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)
50	عدم ربط حزام الأمان أو التلاعب به من قبل السائق	(5)٠٠	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)
51	انشغال السائق بغير الطريق	(5)٠٠	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)
52	رفض السائق التوقف على الرغم من تنبيهه من قبل موظفي هيئة الشارقة للتعليم الخاص أو هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(5)٠٠٠
53	معاملة موظفي هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة أو هيئة الشارقة للتعليم الخاص بشكل غير لائق	(5)٠٠	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)
54	عدم الالتزام بتنفيذ التعليمات الصادرة من هيئة الطرق والمواصلات في إمارة الشارقة	(5)٠٠	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)

الجدول رقم (٢) بشأن رسوم وغرامات هيئة الشارقة للتعليم الخاص المرافق لقرار المجلس التنفيذي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٠ م

أولاً: الرسوم

#	البيان	قيمة الرسم بالدرهم
١	إصدار تصريح مشرف حافلة	(١٠٠)
٢	تجديد تصريح مشرف حافلة	(٥٠)

ثانياً: الغرامات

#	المخالفة	الجزاء الإداري أو قيمة الغرامة بالدرهم		
		للمرة الاولى	للمرة الثانية	للمرة الثالثة أو أكثر
١	ممارسة عمل المشرف أو المشرفة بدون تصريح ساري أو عدم إبراز تصريح مزاولة المهنة عند الطلب من المفتشين المخولين من هيئة الشارقة للتعليم الخاص	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(٣,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات
٢	مزاولة نشاط النقل المدرسي أو التعاقد مع مشغل لا يحمل الرخص والتصاريح اللازمة لممارسة النقل المدرسي و/أو عدم تجديدها	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات	(٢٠,٠٠٠) + إلغاء الرخصة
٣	عدم تعيين المؤسسة التعليمية شخص لتنسيق النقل المدرسي أو عدم وجود مشرف/مشرفة في أي رحلة نقل مدرسي في الحافلة	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٤,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات
٤	عدم إعداد المؤسسة التعليمية لكشوفات أسماء الطلبة المستخدمين للنقل المدرسي وأرقام التواصل مع أولياء أمورهم	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠)	(٥,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات

5	عدم احتفاظ المشرف/المشرفة بكشف أسماء الطلبة وأرقام التواصل مع أولياء أمورهم	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠) + إلغاء التصريح	-
6	عدم احتفاظ المشرف/المشرفة بكشوفات صعود ونزول الطلبة من الحافلة أو السماح لمن لم يدرج اسمه في الكشف بصعود الحافلة	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠) + إلغاء التصريح	-
7	عدم التزام المؤسسة التعليمية بتخصيص شخص مؤهل لاستقبال الطلبة في حال إعادتهم إلى المؤسسة التعليمية بعد تعذر توصيلهم إلى ذويهم	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات	(٥٠,٠٠٠) + إلغاء الرخصة
٨	عدم إعداد وتنفيذ المؤسسة التعليمية نموذج تعهد لأولياء الأمور المعتمد من هيئة الشارقة للتعليم الخاص بما يخص التزامات أولياء الأمر	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات
٩	عدم احتفاظ المؤسسة التعليمية بسجل الشكاوى فيما يخص خدمات النقل المدرسي، والإجراءات المتخذة بشأنها	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات
١٠	عدم احتفاظ المؤسسة التعليمية بسجلات الصيانة وسجلات الفحص الدوري والتدقيق الخاصة بتجهيزات السلامة للحافلات	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات
١١	عدم توفير المؤسسة التعليمية لمواقف مناسبة لإيقاف الحافلات المدرسية عند صعود ونزول الطلبة	(١,٠٠٠)	(٣,٠٠٠)	(٥,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات

١٢	استخدام المؤسسة التعليمية لحافلات نقل مدرسي لا تتوافر فيها أنظمة النقل الذكية، بما في ذلك أنظمة التعريف والتتبع، أو لا تتوافق مع المعايير والمواصفات المعتمدة	(١,٠٠٠)	(٣,٠٠٠)	(٧,٠٠٠) + إيقاف مؤقت للمعاملات
١٣	استخدام الهاتف النقال من قبل المشرف/المشرفة لغير أغراض النقل المدرسي أو تناول الطعام والشراب أثناء وجود الطلبة في الحافلة أو عدم الالتزام بالزي الرسمي أثناء ساعات العمل.	(٤٠٠)	(٨٠٠)	(١,٥٠٠) + إلغاء التصريح
١٤	عدم قيام المشرف/المشرفة بضبط سلوك الطلبة و/أو ربط احزمة الأمان وكل اجراءات السلامة المطلوب الالتزام بها خلال النقل أو عدم الإبلاغ عن حوادث إساءة تصرف الطلبة وعدم إبلاغ المشرف/المشرفة إلى منسق النقل لاتخاذ الاجراء اللازم	(٥٠٠)	(١,٠٠٠)	(٢,٠٠٠) + إلغاء التصريح
١٥	عدم تأكد المشرف/المشرفة بخلو الحافلة من الطلبة أو عدم القيام بالدور المطلوب في حالة الإخلاء الاضطراري للحافلة بما في ذلك التأكد من خلو مداخل ومخارج وممرات الحافلة من العوائق	(٣,٠٠٠)	(٥,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠) + إلغاء التصريح
١٦	تدخين المشرف/المشرفة أثناء وجود الطلبة في الحافلة	(٢,٠٠٠) + سحب التصريح	-	-

-	-	(١,٠٠٠ + سحب التصريح	عدم قيام المشرف/المشرفة بمرافقة الطلاب عند صعودهم ونزولهم من الحافلة وحمل حقائبهم دون الصف الرابع أو عدم إبلاغ إدارة المؤسسة التعليمية بعدم تواجد أولياء أمورهم أو من ينوب عنهم عند نقطة الاستلام	١٧
---	---	-------------------------------	---	----



قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٠ م

بشأن

لائحة المشتريات والمزايدات لهيئة مطار الشارقة الدولي

## قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢٠ م

### بشأن

### لائحة المشتريات والمزايدات لهيئة مطار الشارقة الدولي

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب الحاكم رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ م بشأن إعادة تنظيم هيئة مطار الشارقة الدولي،

والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٧ م بشأن النظام المالي لحكومة الشارقة ولائحته التنفيذية،

والقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ م بشأن المشتريات والمناقصات والمزايدات والمستودعات لحكومة الشارقة،

والمرسوم الأميري رقم (١) لسنة ١٩٩٢ م بشأن إنشاء دائرة الرقابة المالية وتعديلاته،

والمرسوم الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ م بشأن إنشاء هيئة مطار الشارقة الدولي،

وقرار المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ م بلائحة المشتريات والمناقصات

والمزايدات لدوائر ومؤسسات وهيئات حكومة الشارقة،

وبناءً على عرض رئيس هيئة مطار الشارقة الدولي وموافقة المجلس التنفيذي ولما تقتضيه المصلحة العامة،

أصدرنا القرار الآتي:

### التعريفات

#### المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص خلاف ذلك:

الدولة	:	دولة الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة	:	إمارة الشارقة.
الهيئة	:	هيئة مطار الشارقة الدولي.
الرئيس	:	رئيس الهيئة.
المناقصة العامة	:	مجموعة من الإجراءات الفنية والإدارية المُعلن عنها لتوريد سلع أو مواد أو خدمات أو تنفيذ أعمال أو مشروعات داخل الدولة أو خارجها.

المناقصة المحدودة : مناقصة يقتصر طرحها وتوجيه الإعلان عنها إلى عدد محدود من الموردين أو مزودي الخدمة أو المقاولين المتخصصين المعتمد التعامل معهم أو لكفاءتهم وتخصصهم سواء داخل الدولة أو خارجها.

#### نطاق التطبيق

##### المادة (٢)

تُطبّق أحكام هذا القرار على كافة معاملات وعمليات المشتريات والمزايدات بالهيئة.

#### اللجان

##### المادة (٣)

تُشكّل بقرارات من الرئيس لجان المشتريات والمزايدات اللازمة وتحدد تلك القرارات اختصاصات وصلاحيات كل لجنة وإجراءات عملها.

#### السجلات والمستندات

##### المادة (4)

مع مراعاة التشريعات السارية تحتفظ الهيئة بسجلات ومستندات عمليات المشتريات والمزايدات بأساليبها المختلفة وفقاً لنظام الأرشفة والنظم المالية والإدارية المعمول بها في الهيئة.

#### المشتريات

##### المادة (٥)

تقوم الهيئة بتوفير احتياجاتها من السلع والمواد والخدمات وتنفيذ الأعمال والمشروعات عن طريق أحد أساليب الشراء الآتية:

١- المناقصة العامة.

٢- المناقصة المحدودة.

٣- الممارسة.

٤- الأمر المباشر.

##### المادة (٦)

تتم عمليات شراء وتوريد السلع أو المواد أو الخدمات وتنفيذ الأعمال أو المشروعات في حدود الموازنات المعتمدة بالهيئة.

##### المادة (٧)

تتم عمليات الشراء عن طريق المناقصة العامة في كافة توريدات السلع والمواد والخدمات وتنفيذ الأعمال والمشروعات متى بلغت قيمتها التقديرية أكثر من مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) درهم.

#### المادة (٨)

يتم طرح المناقصة العامة عن طريق الإعلان العام بالصحف والموقع الإلكتروني للهيئة لدعوة الموردين أو مزودي الخدمة أو المقاولين لتقديم عروضهم الفنية والمالية في أظرف مغلقة.

#### المناقصة العامة

#### المادة (٩)

تلتزم الهيئة عند طرح المناقصة العامة بتوفير الوثائق والمستندات والبيانات والمعلومات الوافية للمتنافسين وتتضمن على وجه الخصوص ما يلي:

١- المواصفات التفصيلية للسلع والمواد والخدمات المطلوب توريدها أو الأعمال والمشروعات المطلوب تنفيذها.

٢- كافة المخططات والرسومات والجداول التفصيلية والبرامج الزمنية وإجراءات التنفيذ وغرامات التأخير المتعلقة بالمناقصة.

٣- الاشتراطات الفنية والمالية والقانونية والاشتراطات العامة للمناقصة.

٤- أية وثائق أو مستندات أو متطلبات أو شروط خاصة أو تحفظات أخرى تُقررها الهيئة لإلزام المتنافسين بها.

#### المادة (١٠)

للهيئة الاستعانة بالاستشاريين أو المكاتب الاستشارية أو بيوت الخبرة المتخصصة لوضع مواصفات واشتراطات المناقصات العامة.

#### المادة (١١)

يتم إتباع أسلوب المناقصة المحدودة في حالات توريدات السلع والمواد والخدمات أو تنفيذ الأعمال والمشروعات ذات المواصفات الفنية الخاصة والمتوافرة لدى عدد محدود من الموردين أو مزودي الخدمة المعتمدين لكفاءتهم وتخصصهم سواء داخل الدولة أو خارجها.

#### المادة (١٢)

تسري كافة أحكام المناقصة العامة الواردة بهذا القرار على المناقصات المحدودة باستثناء طريقة الإعلان.

## الممارسة

### المادة (١٣)

للهيئة اتباع إجراءات الشراء بالممارسة في حال وجود أكثر من عرض مناسب للمناقصة العامة أو المحددة وبتوصية من لجنة المشتريات بالترسية، وذلك من خلال عمل منافسة بين مقدمي تلك العروض للحصول على أقل الأسعار وأفضل الشروط.

## الأمر المباشر

### المادة (١٤)

يتمثل أسلوب الشراء بالأمر المباشر من خلال التعاقد مباشرة مع مورد أو مزود خدمة أو مقاول واحد دون الحاجة لاستدراج العروض لتوريد السلع أو المواد أو الخدمات أو تنفيذ الأعمال والمشروعات، وذلك في أي من الحالات الآتية:

- ١- وجود مصدر وحيد لتوريد السلع أو المواد أو تنفيذ الخدمات أو الأعمال أو المشروعات مما يتعذر معه إجراء المناقصة أو الممارسة.
- ٢- الضرورة القصوى للمشتريات على أن يقتصر أمر الشراء المباشر على الحد الأدنى منها إلى حين استيفاء إجراءات الشراء وتحديد طريقة أخرى لاختيار الموردين أو مزودي الخدمة أو المقاولين، ويشترط في هذه الحالة الحصول على الموافقة المسبقة من الرئيس.

## المزايدات

### المادة (١٥)

تكون عمليات بيع ممتلكات وأصول الهيئة عن طريق المزايدة العلنية العامة.

### المادة (١٦)

للهيئة بيع ممتلكاتها وأصولها المنقولة التالفة أو الراكدة أو الخردة أو التي أصبح تشغيلها غير اقتصادي عن طريق المزايدة العلنية العامة، وذلك بعد حصرها وصدور قرار من الرئيس بالبيع بناءً على توصية من لجنة مختصة يتم تشكيلها لهذا الغرض.

## الأحكام الختامية

### المادة (١٧)

فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار، تُطبق أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٧ بشأن المشتريات والمناقصات والمزايدات والمستودعات لحكومة الشارقة وقرار المجلس التنفيذي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ بلائحة المشتريات والمناقصات والمزايدات لدوائر ومؤسسات وهيئات حكومة الشارقة.

#### المادة (١٨)

يُصدر الرئيس بقرار منه الدليل التنظيمي والإجرائي لتنفيذ أحكام هذا القرار.

#### المادة (١٩)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كلٌ فيما يخصه ويُشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الثلاثاء: ٦ محرم ١٤٤٢ هـ

الموافق: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠ م

سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي  
ولي العهد نائب حاكم إمارة الشارقة  
رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة